الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

عنوان المذكرة

تطبيقات النظرية التوليدية التحويلية على تراكيب اللّغة العربية

مازن الوعر نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصص:

لسانيات عربية

إعداد الطالب:
- عدنان نجيب

تحت إشراف
-حمار نسيمة

السنة الجامعية: 2020- 2021

الإهداء

أول من يستحق هذا الإهداء هو أنت أيها القارئ مهما كانت درجتك أو مستواك، فلولاك لما أنجزنا عملنا هذا، أسال الله العظيم أن يكون هذا العمل عونا لما تسعى إليه، ولأنـــك فتحته باحثا عن علم أو معرفة، فليفتح الله لك ولنا بابا من أبواب علمه ومعرفته، وليكن لك ولنا عونا في دنياك وآخرتك إنشاء الله.

لن أنساكما ما حييت، أنتما اللذان ربياني وسهرا لأكون على ما أنا اليوم عليه، أنتما اللذان سخرا لي كل ما أحتاجه لأصل إلى ما وصلت إليه، فيارب إحفظهما كما ربياني صغيرا.

وإلى أعز شخص في حياتي إلى من ساعدني على تجاوز كل الصعوبات، فكانت لي سندا ودعما لكل ما وجهته، فربي احفظها لي، سيليتي.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة نسيمة حمار فبفضلها استطعنا أن تنجز هذا العمل ونخرجه إلى الوجود ليكون على ما هو عليه الآن.

عدنان نجيب

مقدمة

مـقدمة

تعد الدّراسات اللّغوية من أهم القضايا، التي اعتنى بها الإنسان منذ بداية البحث اللّغوي، بأشكاله وموضوعاته المختلفة إلى يوم الناس هذا. فسعى من خلالها إلى تعريف الأجناس اللاّحقة، بما كان عليه السابقون من فكر وحضارة وثقافة.....إلخ، ولعلّ المنعرج الحاسم الذي حدث في العقد الأول من القرن العشرين، الذي مس منهج الدراسة اللّغوية بزعامة فردناند دوسوسير، إذ إنّه أحدث ثورة فكرية على مستوى دراسة اللّغة؛ حيث أخرجها من طابعها المعياري إلى الوجود العلمي الموضوعي، فمن هذا الفكر انبثقت العديد من الاتجاهات والمدارس اللّسانية التي اعتمدت على أفكاره ومبادئه. ولعل أهم ما شد اهتمام علماء اللّغة عامة، النظرية التوليدية التحويلية التي أقر مبادئها أبرهام نعوم تشومسكي إذ حظيت بشهرة واهتمام كبيرين عند الغرب والعرب. فقد اتجه بعض الباحثين إلى شرح مبادئها ومراحلها؛ وهناك من فضّل تطبيقها على مختلف اللّغات، ومنها اللغة العربية.

ظهرت محاولات تطبيق هذه النظرية عند الكثير من الباحثين العرب؛ منهم ميشال زكريا، والفاسي الفهري ومازن الوعر، وقد وقع الاختيار على مازن الوعر لأسباب كثيرة واعتبارات مختلفة. وذلك لما اتسمت به من وسطية في طرح الأفكار، فما كان من ثوابت اللغة العربية أكّده وحرص عليه حرصا شديدا، وما كان من النظرية التوليدية التحويلية، حاول تصييره وفقا لقواعد اللغة العربية، كما يعد أيضا من الرواد الذين خاضوا مجال تطبيقات النظرية التوليدية التحويلية على التراكيب اللغة العربية، فهو يعتبر مرجعا هاما في هذا الميدان وذلك في كتابه " نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية". وأما دوافع اختيارنا للموضوع نحصيها فيما يلي:

ـ إنّ الجملة العربية لم تحض بالدراسة العلمية الشاملة، وفقا للمنهج التوليدي التحويلي.

ـ أغلب الدراسات اللّغوية العربية للجملة العربية، وفقا لهذا المنهج كانت في عمومها نظرية، ولم تكن تطبيقية.

ـ المكانة الهامة التي يحظى بها النحو العربي عند القدامى والمحدثين.

والحقيقة أن هذا الحكم يقودنا إلى طرح إشكال مهم أهمية البحث، وهو:

ـ هل استطاعت النظرية التوليدية التحويلية، أن تحتوي جميع تراكيب اللّغة، أو بالأحرى التغيرات التي تحدث على مستوى التركيبين الفعلي والاسمي، ثمّ إن هذا الاشكال قادنا إلى طرح العديد من الأسئلة الأخرى:

ـ لماذا عمد الباحث العربي إلى تطبيق هذه النظرية على تراكيب اللغة العربية، ألأنها أقرب النظريات إلى هذه اللغة، أم إنّ قضية التوليد والتحويل من أبرز خصائص اللغة العربية.

ـ هل يمكن القول إنّ القياس في اللّغة العربية هو التوليد عند تشومسكي، وهل التحويل على مستوى تراكيب اللغة يحتاج إلى ضوابط معينة حسب تعبير مازن الوعر.

ـ ما هي الصور التوليدية التحويلية لأنماط الجملة العربية؟ وهل حقيقة أن القواعد التوليدية التحويلية لا تتعارض ومبادئ النحو العربي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا البحث إلى فصلين: نظري وتطبيقي سُبِقا بمقدمة ومدخل، وتبعا بخاتمة.

استهلنا البحث بمدخل حول الباحث مازن الوعر، وأهم ما قدم للسانيات العربية، وما كان يحمل من أفكار وآراء، وأما الفصل الأول فقد أدرجنا فيه أهم مبادئ النظرية التوليدية التحويلية التي قامت عليها، والمراحل التي مرت بها، انطلاقا من التحويل الذي يطرأ على الجملة الاسمية والفعلية في العربية من خلال تحليلها ومعرفة الأصل فيها، والتي يسميها تشومسكي بالبنية العميقة والفرع الناتج عنه وهو البنية السطحية، وذلك سعيا لتثبيت العلاقة القائمة بين القواعد التوليدية التحولية والنحو العربي، وأما الفصل التطبيقي؛ فقد تطرقنا فيه إلى أنواع التراكيب في اللغة

العربية، وفي الوقت نفسه تطبيقات التوليد والتحويل عليها وفقا لما جاء به مازن الوعر في كتبه. ولتكون خاتمة البحث عبارة عن مجموعة من النتائج التي خرجنا بها من هذا البحث المتواضع.

ولقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، كآلية إجرائية للوصول إلى تطبيق التحويل على التراكيب الأساسية للغة العربية في ظل نظرية لسانية غربية.

إن طبيعة الموضوع سارت بنا إلى اعتماد مراجع من التراث العربي كالكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، وألفية ابن مالك، ومغني اللبيب لابن هشام وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز للجرجاني، إذ إنها من الكتب التي تناولت تراكيب اللغة العربية بدراسة دقيقة مع ظواهر التقديم والتأخير في النحو العربي. ومن وجه آخر عمدنا إلى كتب علم اللغة الحديث كنظرية تشومسكي اللّغوية والبنى التركيبية، مركزين على كتاب مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية.

ولقد واجهتنا صعوبات كثيرة، من أهمها طبيعة الموضوع إذ يستدعي إلماما كبيرا بأدوات النحو العربي، ومعرفة دقيقة بتراكيب اللّغة العربية وما يطرأ عليها من تغييرات، وكذا معرفة أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية التوليد والتحويل، ومن جهة أخرى قلة المصادر والمراجع خاصة في مجال تطبيق النظرية التوليدية التحويلية على تراكيب اللّغة العربية، وكذا قصر الوقت لأن موضوعنا موضوع متشعّب يحتاج وقتا طويلا، لكن استطعنا أن نخرج هذا الموضوع إلى بحث متواضع. ونرجو من الله تعالى القبول.

مدخل

أ-مدخل

نبذة عن حياة مازن الوعر:

لقد أخذت أفكار تشومسكي تسيطر على الدرس اللّساني بداية من النصف القرن الماضي، فقد ثار تشومسكي على المذهب السلوكي وعلى التقليد الآلي البلومفيلدي وطروحات البلومفلديين[1] ليؤثر من خلالها على العديد من اللغوين الغربين أمثال: جون ليونز وينتقده آخرون نحو ما فعله كاتز وفودور وبراندل، ومن العرب الذين اقتدوا به وحاولوا السير على نهجه مازن الوعر حيث أراد أن ينشئ نظرية جديدة في اللّغة العربية، إذ إن جل مفاهيمه تعتمد أساسا على النظرية التوليدية التحويلية التي صاغها نعوم تشومسكي، وعليه فمن هو مازن الوعر، وما هي أهم أعماله؟

ومما لا شك فيه أن مازن الوعر واحد من كبار باحثين اللسانين العرب المعاصرين من مواليد 1952م، فهو باحث سوري، تعلم في جامعة دمشق أين حاز على ديبلوم في الدراسات المعمقة فرع لسانيات عامة 1975م، وديبلوم دراسات عليا في الأدب في السنة الموالية، لينتقل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية أين واصل دراساته اللغوية، ففي شتاء 1980م التحق بجامعة مساتشوستس لتكنولوجيا (بوسطن) لإعداد ديبلوم في الدراسات المعمقة إلا أنه في ربيع من نفس السنة نال على درجة الماجيستر في اللسانيات الحديثة من جامعة جورج واشنطن بتقدير ممتاز، ليكمل دراسته في تلك الجامعة حتى توج بالدكتوراه في اللسانيات الحديثة صيف 1983م[2].

[1] بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف نهاد الموسى، جامعة الأردن، كلية الدراسات العليا، 2003م، ص11.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ، 1987م، ط1، غلاف الكتاب، بتصرف.

لقد عمل مازن الوعر في العديد من الجامعات السورية والعربية، على غرار جامعة دمشق، حلب، حمص، جامعة وهران بالجزائر، جامعة البحرين، جامعة عجمان في عمان، وكوالالمبور، وجامعة أم القرى في السعودية، ففي جل هذه الجامعات عمل أستاذا للسانيات العربية والعامة، وفيها أشرف على العديد من الرسائل الجامعية الدكتوراه والماجيستر، كما أنه منخرط في العديد من الجمعيات العلمية والأكاديمية، ففي عمان نجد له عضوية في جمعية أساتذة اللغة الإنجليزية وآدابها والترجمة في الجامعات العربي وفي مجلة حوليات الآداب، وكان عضوا في الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وجمعية النقد الأدبي إضافة إلى عضويته في اتحاد كتاب العرب بدمشق، كما أنه كان عضوا في مجلة التواصل اللساني بفاس في المغرب، وشارك في العديد من المؤتمرات والدورات العالمية والعربية ومن المؤتمرات العالمية نجد: المؤتمر العالمي الخامس للسانيات التطبيقية مونتريال بكندا (1987م)، وفي المؤتمر اللّساني الرابع (1985م)، والخامس المنعقد في السنة الموالية بالأردن(1986م)، وشارك في الدورات العالمية للسانيات الخامسة بدمشق(1980م)، الدورة السابعة في الرباط- المغرب (1982م)، الدورة التاسعة بالإسكندرية- مصر(1984م) والدورة العاشرة المقامة في تونس(1985م)، والملتقى الدولي حول مناهج البحث في اللغة والأدب تلمسان- الجزائر(1989م)، ومن المؤتمرات العربية نجد: مؤتمر اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات بالرباط- المغرب(1983م)، المؤتمر الثاني للسانيات الحسابية- الكويت (1989م)، ومؤتمر اللسانيات الحسابية بالقاهرة- مصر(1992م)، ليشارك في العديد من الندوات: ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات الرياض- السعودية (1992م)، ندوة قراءة النص الثالث حول الترجمة بجدة- السعودية (2003م)، ندوة مسيرة الشعر في السعودية- جدة (2004م)، والندوة الجغرافية الثامنة لأقسام الجغرافيا في المملكة العربية السعودية- جامعة أم القرى- مكة المكرمة (2004م)[1].

[1] مازن الوعر، السيرة الذاتية، دمشق سوريا، بتصرف.

وله عدة مؤلفات ومقالات ومقابلات كانت في مجملها تحمل مادة علمية اهتمت بالدرس اللساني العربي التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الباحث حيث عالج عدة قضايا تكاد لا تخرج عن الدرس اللغوي خاصة إذا تعلق الأمر بالنظرية التوليدية التحويلية وكيفية تطبيقها على اللغة العربية [1] وقد ساهم في تطوير البحث اللّساني العربي، ليتخذ المجلات أحد أهم وسائل لنشر أعماله العلمية، ولعل مجلة اللسان العربي الصادرة من مكتب تنسيق التعريب الرباط المغرب، أحد أهم هذه المجلات بحيث نشر ثمانية مقالات: "التغذية واللزوم في الأفعال العربية والإنكليزية" باللغة الإنكليزية العدد 19، سنة (1982م)، وفي العدد 21 من نفس المجلة والسنة واللغة أي الإنكليزية، نشر مقال آخر في سنة (1983م) بعنوان" اللسانيات والعلم والتكنولوجيا" العدد 22، مقال عنوانه: "تشومسكي" سنة (1988م) العدد 31، "الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية سنة (1989م) العدد 33، وسنة (1991) "التوليد النحوي والدلالي" باللغة الإنكليزية العدد 34، "التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللّغة العربية (1993م) العدد 37، "رتبة الكلمات في التراكيب الأساسية العربية: معالجة معلوماتية" باللغة الإنكليزية (1995م) العدد 39 "ومعجم المصطلحات اللسانية، سنة (1998م)، العدد 48، ولديه مقالان في مجلة اللسانيات الصادرة من جامعة الجزائر بالجزائر وهما: النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، محاولة لسبرها وتطبيقها على الجملة العربية" ومقال "حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية كليهما من نفس العدد والسنة أي: سنة 1984 العدد 6، وفي سوريا نشر مقالات في العديد من المجلات منها[2]:

– مجلة المعرفة التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد القومي أصدر فيها أربع مقالات وهي:" تقنيات الفك والربط في الخطاب المنطوق والمكتوب" سنة (1990م) العددان (312،313)، والثاني:" البيان والتبين في ضوء اللسانيات الحديثة" سنة

[1] عامر بن شتوح، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، أطروحة دكتوراه، إشراف، عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح، كلية الآداب واللّغات، 2013م/ 2014م، ص22.

[2] مازن الوعر، السيرة الذاتية، دمشق، سوريا، بتصرف

(1991م)، العددان (324-325)، والثالث:" نقد الأسلوب: من علم البلاغة إلى علم الأسلوبيات" سنة (1992م) العدد (348)، والرابع:" قضايا لسانية وأدبية ونقدية: إشكاليات التداخل وحلول مقترحة" سنة (1995م) العدد 379، الخامس: "حكومة اللّغة العربية" سنة (1998م) العدد 420، وله مقالان في مجلة جامعة البعث في حمص سورية وهما: جملة الشرط في ضوء النحو العالمي (تشومسكي أنموذجا) سنة 2001م، العدد 23، أما الثاني:" الإعداد والتخطيط في الخطاب اللساني"، سنة 2002م، العدد 24، كما لديه مقال واحد في مجلة المحامون تحت عنوان:" اللسانيات ودوروها في التحقيقات والقوانين الجنائية"، سنة 1990م، الأعداد (7-8-9)، وفي البحرين قام بنشر خمس مقالات في مجلة البحرين الثقافية التابعة لوزارة الاعلام وهي:" بعض القضايا اللسانية والنقدية"، سنة 1994م، العدد 1، "فلسفة اللغة نعوم تشومسكي، سنة 1994م، العدد 3، "اللسانيات والعلوم الإنسانية- نعوم تشومسكي (ترجمة وتعليق)، سنة (1996م)، العدد 8، "علم التراكيب"- ديفيد كرستال (ترجمة وتعليق) سنة (1996م)، العدد 10، "مقاربة تحليلية بين نظرية الحالات الدلالية ونظرية الدلالة التوليدية- ولتر كوك، ترجمة وتعليق، سنة 1998م، العدد 3، هذا عن أهم الأعمال العلمية التي أصدرها في مختلف أنحاء الوطن العربي، كما لديه أربعة كتب في البحث اللساني وهي:

ـ نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سورية سنة 1987م.

ـ قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق-سورية، سنة 1988.

ـ دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق-سورية، سنة 1989.

ـ جملة الشرط عند النحاة والأصولين العرب في ضوء النحو العالمي لتشومسكي، لونجمان-مصر، سنة 1999م.

إن هذا الكم الهائل الذي قام به مازن الوعر في ميدان البحث اللساني العربي، ساعد كثيرا في تنشيط هذا الميدان وذلك نتيجة تأثره باللسانيات التوليدية التحويلية، التي جاء بها تشومسكي ونتيجة لمؤهلاته الخاصة والمتمثلة في الترجمة من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية والعكس كذلك، كما لديه مهارة في التحرير في مختلف المجلات العلمية والتخطيط الأكاديمي مكنه من اكتساب شهرة كبيرة حتى أطلق عليه شيخ العربية[1].

[1] ينظر: قبايلي عبد الغاني، النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مجلة الممارسات اللغوية.

الفصل الأول

المبحث الأول: نشأة النظرية التوليدية التحويلية:

إن المتمعن في مسار النظرية التوليدية التحويلية، يدرك أن الإرهاصات الأولى لها كانت على يد العالم الأمريكي "زليخ هاريس" الذي أتى بفكرة التحويل فيرى أنه عملية تغير تركيب لغوي إلى آخر، بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل تحويل جملة إخبارية إلى جملة استفهامية، فأما التوليد فينحصر مفهومه بعملية ضبط كل الجمل التي يحتمل وجودها في اللّغة،[1] وعليه فإن النظرية التوليدية التحويلية مرت بثلاث مراحل مهمة وهي على النحو التالي:

1 ـ المرحلة الأولى: (من 1957 إلى 1965م) فلقد عمل تشومسكي في هذه المرحلة على تصحيح الهفوات التي وقعت فيها النظرية الوصفية، فقام بنقدها كما وضع المبادئ الأولى للنظرية التوليدية التحويلية ففي سنة 1957م أصدر تشومسكي كتابه الأول (syntatic structures) أي البنى النحوية أو البنى التركيبية، ليغير به مسار اللسانية الوصفية، ويكون بذلك الدستور الأول للسانيات التوليدية التحويلية[2]، فبدأت من خلاله ثورة نقدية جديدة على الدرس اللّساني والتي مهدت الطريق إلى ظهور نظرية لسانية حديثة، ففي هذه المرحلة سنقف على ثلاث نقاط مهمة :

النقطة الأولى: ارتكز فيها في هذه المرحلة هي قدرة المتكلم على تأليف وفهم جمل جديدة غير متناهية لم ينطق بها ولم يسمعها من قبل، فيرى أن " الإبداعية في جوهرها استعداد المتلقي لفهم وانتاج عدد لا نهائي من الجمل لم يبق له تلفظها أو سماعها باستعمال عدد محدد من العلامات اللّسانية، فهي خاصية لسانية تبرز كفاءة المتكلم وتثبت

[1]– أحمد الهادي رشراش، استثمار النظرية اللسانية في تعليم اللغة العربية ونشرها النظرية التوليدية التحويلية أنموذجا، جامعة طرابلس– كلية الآداب، قسم اللّغة العربية، ص4 بتصرف.

2– رابح بومعزة، نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البنى اللغوية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011م، ط1، ص49 بتصرف.

أن الذهن الإنساني مبدع"[1] فنلاحظ إذن أن الإبداع عند تشومسكي يكون من خلال آليات عقيلة يستخدمها المتكلم للتعبير عن أغراضه، فكلما أنتج المتكلم مفردات وكلمات جديدة لم يسبقه أحد إليها اعتبره متكلما مبدعا، كما أنه لم يغفل على دور السامع أيضا فكما استطاع فهم قدر غير متناهي من الألفاظ والعبارات الجديدة فهو مستمع مثالي، لذلك فالثنائية المشترطة في النظرية التوليدية التحويلية هي أن المتكلم المثالي يقابل المستمع المثالي، ثم إن الحديث عن الإبداع يقودنا إلى فكرة قريبة جدا في التراث العربي وهي القياس، فالإنسان العربي لم يسمع جميع كلام العرب بل قاس أيضا كلاما لم يسمع على الذي سمع، وهذا ما بثه ابن جني في كتابه الخصائص ما قيس من كلام العرب فهو من كلامهم.

النقطة الثانية: ويمكن تحديدها من خلال ما سماه بالحدس؛ أي المقدرة على الحكم اللّغوي عند المتكلم، ليعرض في كتابه ثلاث قواعد أساسية في الحكم عليه[2]، وهي:

1ـ قواعد تركيب العبارة: ويتم من خلاله تحليل العبارات والجمل في هذا النموذج، بالعودة إلى مؤلفاتها المباشرة وفي هذا التحليل لا بد من تحديد الكلمة من الناحية النحوية تحديدا دقيقا، وهي تشابه عند المقارنة مع عمل الأقواس في الرياضيات.[3]

2ـ القواعد التحويلية: يعتمد هذا النموذج على تحليل البنية العميقة للجملة، منطلقا من فكرة مفادها أن لكل بنية خارجية بنية عميقة تحكمها، ويضم مجموعة من القواعد التحويلية، فهذا النموذج يتوسع في توظيف الرموز التي

---

[1]-نقلا عن مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية الأسس والمفاهيم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم الآداب والفلسفة، العدد 13، جانفي 2015، ص6.

[2]- أحمد الهادي رشراش، استثمار النظرية اللسانية في تعليم اللغة العربية ونشرها والنظرية التوليدية التحويلية أنموذجا، ص 5 بتصرف.

[3]- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق:حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985م، ط1 ص207.

طرحها في بنية العبارة، وذلك بالاهتمام بالعدد والزمن والأفعال التامة والناقصة وغير ذلك مما يحتاجه المحلل.[1] وإذا تصفحنا التراث العربي سنجد أن هذه القاعدة تماثل التقديم والتأخير، إلى حد كبير عند علماء العربية أو الزيادة أو الحذف.

3ـ القواعد الصوتية الصرفية: وهي التي تقرر الصيغ الصوتية والصرفية النهائية للكلمات.[2] إضافة إلى الكيفية التي تنسجم فيها الأصوات مع بعضها البعض لتشكل كلمة تحمل دلالة ومعنى.

النقطة الثالثة: وتظهر جليا من استفادته من بعض نقاط القوة التي جاء بها المنهج الوصفي، والنحو التقليدي كما أنه انتقد بشدة نقاط ضعفهم، بيد أنه لم يعارض فقط المدرسة السلوكية بل حاربها، فيعتبر منهجها منهجا غير مستقيم وغير مفيد في التحليل اللّغوي واللّساني، فلقد جاءت أسس النظرية التوليدية التحويلية، من أجل سد الفراغ الذي خلفته النظرية البنيوية، التي تعتمد على تحليل الكلام دون النظر إلى كيفية حدوثه،[3] فإذا كان دو سوسير قد وضع تقابله المشهور بين اللّسان والكلام فإن تشومسكي قد فرّق بين الملكة والأداء " فيقول تشومسكي أن اللّسانيات البنيوية ليست إلا مرحلة ولا غاية قصوى فيجب على اللّغوي أن يبتكر مناهج جديدة لتحليل المستوى التركيبي بل اللّسان كله"[4]، فعلى هذا المبدأ عمل على صياغة منهج جديد في علم اللّغة البشرية يعارض فيه المنهج الوصفي ويبني به نظريته التوليدية التحويلية.

[1]– خليل أحمد عمايرة، في نحو اللّغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، علم المعرفة، جدة، 1984م، ط1، ص64، بتصرف.

[2]– أحمد الهادي رشراش، استثمار النظرية اللسانية في تعليم اللغة العربية ونشرها والنظرية التوليدية التحويلية أنموذجا، ص6.

[3]– مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية الأسس والمفاهيم، ص6، بتصرف.

[4]– ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات العامة، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006م، ط2 منقحة.

المرحلة الثانية:

وتمتد من 1965م إلى 1970، ويتزامن ظهور هذه المرحلة مع إصدار تشومسكي لكتابه " أوجه النظرية التركيبية" فعمل تشومسكي في هذا الكتاب على تعديل بعض المفاهيم التي جاء بها، كما أضاف المكون الدلالي في صياغة الأنظمة النحوية ليتدارك بذلك الهفوات والنقائص التي وقع فيها في مرحلته الأولى، وهذا استجابة للانتقادات والطعون الموجهة له في نموذجه السابق من جهة، ومستفيدا من طرح كل من كاتز وفودور وبراندل حول فكرة ضرورة دمج القضية الدلالية في النحو من جهة أخرى،[1] وبهذا تكون النظرية التوليدية التحويلية مبنية على ثلاثة مستويات؛ المستوى التركيبي ويشمل على مكونين مكون توليدي ويضم ثلاث قواعد وهي قواعد تفريغية وقواعد تصنيفية وقواعد معجمية، ومكون تحويلي وهو مؤلف من قواعد وجوبية وأخرى جوازية[2]، أما المستويان المتبقيان هما المستوى الصوتي ويعمل أثناء أداء الفرد للغة أي في البنية السطحية في حين المستوى الدلالي هو الذي يشتق معنى كل جملة من بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي[3]، وعليه فإن قواعد النظرية النموذجية لتشومسكي تتألف من:" مكون أساسي: يشبه المكون التركيبي الذي وضعه سنة1957م، بحيث أدرج فيه كل الوحدات المعجمية المولدة للقواعد غير محددة في البنية العميقة.

المكون التحويلي: يقوم فيه بتحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية من خلال عمليات الحذف، والزيادة، والتوسيع والاختصار، وإعادة الترتيب وغيرها.

المكون الدّلالي: ويشتق معنى الجملة في بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي.

[1]– أحمد مومن، اللّسانيات النشأة والتطور،، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، 2005م، ط2، ص231، بتصرف.

[2]– مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية الأسس والمفاهيم، ص9.

[3]– ينظر: قبايلي عبد الغاني، مسار الدرس الدلالي في إيطار البرنامج التوليدي التحويلي، ص100.

المكون الصرفي: ويتكون من مجموعة الأحكام والمبادئ الفنولوجيا التي عليها يقوم باشتقاق التفسير الصوتي للجملة، انطلاقا من بنيتها السطحية وصولا إلى رمزها الكتابي العالمي."[1]

المرحلة الثالثة:

بدأت من 1970م، بحيث أنه لم تدم نظريته النموذجية طويلا، حتى لقيت سخطا كبيرا من الانتقادات الموجهة له من طرف علماء الدلالة، فلم يقف تشومسكي مكتوف الأيدي، فرد عليهم من خلال أعماله، ففي سنة1971م صدر كتاب مسائل "الحرية والمعرفة" فيضم على محاضرتين الأولى يعالج فيها أفكار برتراند راسل في مجال قضايا اللّغة، أما المحاضرة الثانية خصصها لمناقشة آراء راسل فيما يخص الحرية والطبيعة البشرية والقضايا السياسية والاجتماعية[2]، فقد تطرق إلى بعض التعديلات في نظريته النموذجية ذلك في "كتابه دراسات الدلالة في القواعد التوليدية" 1972م، بحيث أسقط قواعد التفسير الدلالي على البنى التي يولدها المكون الأساسي، ويجعل البنية العميقة البنية الوحدة التي تحدد معنى الجمل بواسطة هذه القواعد[3]، ليعود في 1975م بكتاب" تأملات حول اللّغة" يتساءل عن إمكانية اكتساب اللّغة عند الإنسان يركز فيه على نمو اللّغة فشبه نموها بنمو الجسد البشري فالطفل مثلا يكتسب نمطا معينا من الأنظمة اللّغوية فتنمو بنمو قدراته العقلية التي تتماشى طرديا بالنمو الجسدي[4]، ليجري في سنة 1977م، آخر تعديل لنظريته التوليدية التحويلية، بطرحه لكتاب" دراسات في الشكل والتفسير" وأهم ما جاء فيه:

قواعد التفسير الدلالي التي هي جزء من قواعد الجملة تتناول موضوع الكلام ومظاهر التكرار فتكون الشكل المنطقي.

---

[1]- أحمد مومن، اللّسانيات النشأة والتطور، ص232، بتصرف.

[2]- ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986م ط2، ص 21.

[3]- المرجع نفسه، ص22 بتصرف.

[4]- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، ص23

قواعد التفسير الدلالي التي يتم إجراؤها على الأشكال المنطقية والتي تتداخل مع بقية البنى الإدراكية.[1]

من الملاحظ أن تشومسكي في هذه المرحلة، عمد على تنقية وتقنين مفاهيمه ومبادئه التي تطرق إليها في المرحلتين السابقتين ليصوغ نظريتين أساسيتين؛ نظرية دلالية تفسيرية يرى فيها أن الوظائف الأساسية للمكون الدلالي يكون في إسناد التفسير الدلالي الملائم للمتواليات التي يولدها التركيب، على أن يتم هذا التفسير على مستوى البنية العميقة دون البنية السطحية، إلا أنّ النظرية الثانية هي نظرية دلالية توليدية، تقوم على معرفة كيفية ارتباط المفاهيم الدلالية مع بعضها داخل الجملة للتعبير عن معان جديدة.

لقد كان فكر تشومسكي المتقبل للنّقد والانتقاد الذي نقد به المنهج الوصفي، والذي تلقاه من علماء لغويين كثر أمثال "جعل النظرية التوليدية التحويلية نظرية علمية معيارية، لتمر بعدة مراحل من التغيير والتعديل دامت أكثر من ربع قرن لتصبح على ما هي في يومنا الحالي، فاستطاع من خلالها إخراج اللسانيات من طابعها الوصفي، وفتح بابا واسعا في البحث اللّساني والنقد اللّغوي الذي يمكن أن يساهم في تطور الدراسات اللسانية التي أتت من بعده، فهي إذا إحدى النظريات التي شغلت الفكر العلمي الحديث.

[1]– ميشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية، ص 23 بتصرف.

المبحث الثاني: مبادئ النظرية التوليدية التحويلية:

1-مفهوم التوليد:

1-1-في اللّغة: جاء في لسان العرب لابن منظور دلالة الجذر (و_ل_د) يحمل معنى التوليد والتكاثر[1].

1-2-في الاصطلاح: فمفهوم التوليد عند تشومسكي هي مجموعة من القواعد التي تسمح للمتكلم أن يولد عددا غير متناهي من الجمل، فلقد علق أحمد مومن على هذا المصطلح بقوله:" يدل مصطلاح التوليد على الجانب الإبداعي في اللّغة : أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم، بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل"[2] فالقواعد التوليدية إذن هي عبارة عن مجموعة القوانين التي يطبقها المتكلم لإنشاء عدد لايحصى من الجمل بحيث يجب أن تكون واضحة لدى السامع، فأدق مفهوم للتوليد في النظرية التوليدية التحولية هو الذي نجده عند محمد علي الخولي:" وهو لا يقصد أن يكون للقواعد بالتوليد الإنتاج المادي للجمل، بل يقصد أن يكون للقواعد القدرة الذاتية على تمييز الجمل الصحيحة من سواها"[3]، فأما تشومسكي فلقد عرفها بقوله:" هي نظام من القواعد القوانين التي تعطي بشكل واضح ومحدد أوصافا بنيوية... ومن الواضح أن آراء المتكلم أو كلامه عن سلوكه، قد تكون خطأ وهكذا فإن القواعد التوليدية تحاول تعيين ما يعرفه المتكلم وليس ما يقوله من معرفته تلك، وأن القواعد التوليدية ليست أنموذجا (model) للمتكلم أو السامع وإنما تحاول أن تصف بأكثر الطرق حيادية المعرفة اللّغوية التي تكون الأساس للاستخدام العقلي من قبل المتكلم والسامع"[4]، وعلّق ميشال زكريا على مفهوم تشومسكي بقوله:" القواعد التوليدية هي مجموعة من القواعد تولد، من خلال تعاملها مع معجم

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، القاهرة، دت، دار المعارف.

[2]- أحمد مومن، ، اللسانيات النشأة والتطور، ص206

[3]- نقلا عن: مريم عبد القادر العزائي، النظرية التوليدية وتطورها، جامعة حضرموت، المؤتمر الرابع، يوليو 2019م، ص63.

[4]- نقلا عن: مريم عبد القادر العزائي، النظرية التوليدية وتطورها، 164.

مفردات محدودة، مجموعة متناهية أو غير متناهية من التتابعات الكلامية، وتحدد كل تتابع كلامي على أنه تركيب جيد في اللّغة التي تصف هذه القواعد."[1]، فمن خلال كل هذا فإن القواعد التوليدية أو النحو التوليدي، هي قواعد كامنة في العقل البشري أو هو النحو الصوري الذي يحكم على كل فرد إن كانت جمله صحيحة أم لا، فلقد سماها تشومسكي بقواعد إعادة كتابة الجمل، فإن هذا المستوى الذي صاغه تشومسكي يعمل من خلال نوعين اثنين من القواعد وهي:

1- القواعد التفريغية التي تتفرغ المستويات اللّغوية العليا إلى مستوى لغوي دنيا.

2- القواعد المعجمية التي تعطي الدلالة الصحيحة للكلمات."[2]

فالنحو التوليدي إذن كما يراه صالح بلعيد هو الوصف الدقيق للغة من اللغات، مع تحديد الإمكانية التعبيرية، وبهذا نكون قد تجاوزنا فكرة أن النحو التوليدي مجرد وصف، إلى محاولة تحديد مجموع الإمكانيات التعبيرية الكامنة عند مستخدم اللغة، بالمخزون اللّغوي لديه جملا وتعابيرا لم يسبق له أن سمعها المتكلم بواسطة المخزون اللّغوي، يتجاوز التصنيف إلى بناء المثل والأنماط النحوية التي هي نظم من القوانين، وبهذا ينتج جملا من جمل أخرى سليمة نحويا[3].

2-مفهوم التحويل:

2-1-في اللّغة: جاء التحويل في معجم لسان العرب بمعنى انتقال من موضع إلى موضع آخر والتحول لتنقل من موضع إلى موضع[4]، ولقد عرفه إبراهيم مصطفى وزملاؤه" يعني حول الشئ أو نقله من مكان إلى آخر حول

[1]- ميشال زكريا ، الألسنة التوليدية والتحويلية، ص124

[2]- مازن الوعر نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، 1987م، ط1، ص55.

[3]- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، ص231.

[4]- ابن منظور لسان العرب، مج 11، ص 189.

فلان الشيء أي غيره"[1]، ففي التعرفيين اللّغويين نرى أن المفهوم اللغوي للتحول يدل على أنه هو تغير حالة من الحالات إلى حالة أخرى بواسطة قرينة تدل عليه.

2-2-في الاصطلاح: يعتبر التحول من بين أهم القواعد التي تبنى عليها النظرية التوليدية التحويلية، فهي الأساس في الجمل في أية لغة كانت، وعليه فلقد عرفه تشومسكي قائلا:" وهو الخروج من الذهن، المجرد إلى المنطق، أي خروج الجملة فما دامت في الذهن فهي توليدية، فإذا خرجت فإنها تصبح تحويلية"[2]، نفهم من قول تشومسكي الأول أن الجملة إذا لم ينطق بها المتكلم فهي جملة صورية كامنة في عقله، أما إذا أخرجها فهو قام بتحويلها من جانبها الصوري العقلي إلى جانبها المادي والمحسوس، وذلك عن طريق آليات وقواعد تسمح له بتركيب جمل صحيحة، فيرى ميشال زكريا أن التحول:" ينص على إمكانية تحويل جملة معينة إلى جملة أخرى، وإعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر في الكلام، وبإمكان التحويل أن يكشف المعاني الضمنية العائدة للجمل"[3]، إنّ شرح ميشال زكريا لتعريف تشومسكي يوضح لنا الفكرة أكثر حول هذا المفهوم وهو أن التحول في النظرية التوليدية التحولية، لا يقوم بالانتقال من بنية إلى بنية أخرى بل يساهم أيضا بفهم المعاني التي تكون مخفية في باطنها، فكون التحول من أهم القواعد الأساسية في الجمل، بيد أنه يمنحها بنى سطحية عديدة، وأبعاد دلالية مختلفة، فهو يجرى باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل من جملة تسمى النواة ومن أمثلة ذلك " فهم زيد الدرس" وهذه الجملة مثبتة مبنية للمعلوم وعند تحويلها على جملة مبنية للمجهول تصبح "فهم الدرس" ويكون التحول قد حدث على النحو التالي: الفعل+ مورفيم البناء للمعلوم+ اسم+ اسم "فهم زيد الدرس" تكون جملة مبنية للمعلوم

[1]- إبراهيم مصطفى وزملائه، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص 209.

[2]- عاصف فضل، مقدمة في اللسانيات، دار الكتاب الساعي، 2007، ط1، ص48.

[3]- ميشال زكريا، الألسنة التوليدية التحويلية، ص132.

الفعل+ مورفيم البناء للمجهول+ اسم "فهم الدرس" تكون جملة مبنية للمجهول[1]، فالتحول إذن فهو يخص الجمل فيحولها من بنيتها السطحية إلى بنية عميقة، ومن ما هو مضمر إلى ما هو ظاهر فبالتالي فهو يكشف عن المعاني الضمنية التي تكمن فيها.

3-مبادئ النظرية التوليدية التحويلية:

3-1-الكفاءة والأداء:

3-1- أ-الكفاءة: تعرف بأنها القدرة على بناء نماذج لغوية ذهنية مشتركة بين المرسل والمستقبل، سداده الصوت ولحمته الدلالة وعلى أساسه تبنى القواعد اللّغوية[2]، ولعل أهم ما يشكل الكفاءة اللغوية هو ما نجده عند سمير الشريف، فيصرح قائلا :" تتضمن الكفاية اللغوية مهارات ذهنية متعددة من أهمها: التصور ثم التنظيم الذي يجعل كلامنا منظما، ثم التتابع الذي يجعل المهارات الذهنية على البقاء والاستمرار، ثم الاستدعاء الذي يجعل اللغة مطواعا للحضور والمواقف الحياتية، ثم الاختيار الذي يجعلنا قادرين على اقتناء التعابير المناسبة لكل موقف، ثم التقويم الذي يجعلنا نحكم على سلامة لغتنا وخطتها"[3]، فمن خلال قول سمير الشريف استيتة فإن الكفاءة اللغوية تمر على ستة مراحل وهي التصور، التنظيم، التتابع، الاستدعاء، الاختيار، والتقويم فهذه العناصر تمثل بدورها الكفاءة اللّغوية، أي أن المتكلم يقوم بتصور الأفكار التي يقتضيها الموقف الكلامي الذي هو فيه، ثم ينظمها بتتابعها ثم يقوم باستدعائها بعد أن قام باختيارها وعليها يتم الحكم على لغته إن كانت صحيحة أم خاطئة.

---

[1]- سمير الشريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتاب الحديث، 2005م، ط1، ص178- 179، بتصرف.

[2]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص211 بتصرف.

[3]- سمير الشريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص177، بتصرف.

3-1- ب-الأداء: وهو "الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية" [1]، بمعنى أن الأداء متصل بالكلام أو هو الاستعمال الفعلي الظاهر للغة، وذلك بالاعتماد على القواعد اللّغوية المكتسبة والموجودة في ذهن المتكلم، ويعود الاختلاف القائم بين أفراد اللّغة الواحدة حول أداء تلك اللغة إلى العوامل التي تتدخل في شخصيته، وفي هذا الصدد يصرح ميشال زكريا قائلا:" الأداء الكلامي إن يكن ناجما عن الكفاية اللّغوية فإنه يتضمن في الحقيقة عددا من المظاهر الطفيلية، وترجع هذه المظاهر الطفيلية إلى عوامل مترابطة خارجة عن إطار اللّغة نذكر منها السيكولوجية ... والسوسيوثقافية"[2]، وعليه فإن هذه المظاهر تأثر على الفرد بشكل متفاوت مما يجعل الأفراد مختلفين في تأدية لغتهم.

لقد بين لنا إبراهيم محمود خليل الفرق بين الكفاية اللّغوية والأداء حيث إنّه ربط كلا منهما بمجاله الخاص فيقول:" وقد جعل التوليد ناتج عن الكفاية والتحول ناتج عن الأداء"[3] فقوله هذا يبين لنا سمات كل من الكفاية والأداء فالأولى يعني بها القدرة الراسخة في ذهن المتكلم والتي اكتسبها منذ طفولته أما الأداء فهي قدرة الفرد على استعمال هذه القدرة الذهنية المكتسبة في المواقف الكلامية.

أما شفيقة العلوي فلقد أقرت أن للكفاءة اللّغوية والأداء صفة مشتركة فيما بينهما وهي الإبداعية في الكلام فتتمثل في القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل انطلاقا من عدد محصور من الكلمات والقواعد الثابتة الكامنة في ذهن المتكلم والإبداعية في نظرها نوعان:"

1- إبداعية تغير نظام اللّغة ومحلها تأدية المتكلم

[1]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص210.

[2]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية ص 8.

[3]- إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص91

2- إبداعية تحكمها القواعد وتوجهها ومجالاتها الملكة"[1]

فمن خلال كل هذا نلاحظ أن الكفاءة اللّغوية والأداء ثنائيتان مختلفتان، تلعب كل منهما دورا مختلفا فالكفاءة تلعب دور التوليد أما الأداء فيلعب دور التحول، إلا أنهما عملة واحدة يستخدمها الفرد في إنشاء كلمه لما يقتضيه موقفه الذي هو فيه.

3-2-البنية السطحية والبنية العميقة:

البنية السطحية والبنية العميقة مصطلحان ظهرا عند تشومسكي في كتابه مظاهر النظرية التركيبة، فيعني بالبنية العميقة الشكل التجريدي الداخلي، الذي يعكس العمليات الفكرية لدى المتكلم كما أنه يمثل التفسير الدّلالي فبه تشتق البنية السطحية عبر سلسلة من التحويلات، إلا أن البنية السطحية هي الجملة في شكلها الفيزيائي باعتبارها مجموعة من الأصوات والرموز التي تتخذها في عملية التواصل[2]، ليعتبر تشومسكي بذلك اللّغة ذات جانبين: أولهما عقلي كونها أداة للتفكير والتعبير عن الذات، والثاني جانب خارجي كون اللّغة وسيلة من وسائل التواصل بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، هذا ما سمح لتشومسكي أن يقسّم البنية اللّغوية إلى بنية سطحية تمثل الجانب الملموس لها، وإلى بنية عميقة والتي تجسد الجانبها التجريد والعقلي، فلكل منهما مميزات:

تمتاز البنية العميقة بكونها:[3]

ا- بنية مولدة من قواعد التركيب، بواسطة قواعد إعادة الكتابة وقواعد المعجمية.

ب- البنية التي تمثل التفسير الدلالي للجملة.

---

[1]- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ط1، ص4 .

[2]- أحمد مومن، اللّسانيات النشأة والتطور، ص212، بتصرف.

[3]- مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية الأسس والمفاهيم، ص 10

ج- إنها البنية التي يمكن لها أن تحول بواسطة القواعد التحويلية إلى بنية سطحية.

أما البنية السطحية فتمتاز باختلافها من لغة إلى أخرى من حيث علاماتها اللّسانية المكتوبة والملفوظة.

وعليه؛ فإن القواعد التحويلية يمكن لها أن تولد عددا كبيرا من الجمل انطلاقا من بنية عميقة إلى بنى سطحية متعددة، وذلك عن طريق:

1-الحذف: يعد الحذف من بين أهم عناصر التحويل، بيد أنه يكون في الجملة الأصلية، فيطرأ الحذف من على مستوى البنية العميقة إلى البنية السطحية، فهو يعتبر" ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللّغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام أو حذف ما قد يمكن للسامع فهمه، اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما قد يغير الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فسقط عنها مقطع أو أكثر"[1] وعليه فإن ظاهرة الحذف عنصر مهم من عناصر التحويل، ويتبين لنا أنها مرتيطة أكثر أثناء الاستعمال أو الأداء، يقوم المتكلم باسقاط بعض الالفاظ المكررة أو غير الضرورية لأنها معروفة عند السامع، ففي باب الحذف يذكر الجرجاني قائلا:" هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر... فإنك ترى به نزك الذكر، أفصح الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد الإفادة، ونجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذ لم تبن"[2]، لقد شبه الجرجاني الحذف بالسحر وهذا نظرا لما يحمله من جمالية في الكلام، كما اعتبره من بين أهم المعايير التي يقاس عليها فصاحة كلام العرب.

[1]-طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 4.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق- سورية، أغسطس 2008م، ط1، ص146.

2-الزيادة: تعد الزيادة عنصرا مهما في التحول، ويقصد بها زيادة في المنطوق على نظيره في البنية العميقة،[1] ويعني أن الزيادة تتم على مستوى البنية السطحية دون العميقة منها، ولقد عبر عنها أحمد مومن بالقانون الرياضي التالي: أ ← ب +ج[2]، أي أن العنصر (أ) هو المشكل للبنية العميقة كما أن (ب + ج) هي عناصر ليس لها وجود في البنية العميقة ونجدها زائدة في البنية السطحية، و لقد أشار العرب إلى الزيادة حيث نجد مهدي المخزومي يقول:" إن الذي دفع النحاة إلى هذا التصور هو معرفتهم بالقضية المنطقية المؤلفة من موضوع ومحمول، وهما عمدة القضية وركناها، وإذا سقط أحدهما سقط البناء كله، أما ما عداها فهو زائد إن شئت استغنيت عنه"[3]، نلاحظ من خلال كلام المخزومي أن العرب القدامى لهم معرفة تامة بالعناصر الأساسية للكلام، فإن حذف أحدها لم يصح ذلك البناء، كما أنهم لاحظوا أن هناك زيادة على تلك العناصر فسموها فضلة، فالفضلة في نظرهم ليست من الأركان الضرورية المشكلة للكلام العربي، فيمكن الاستغناء عنها، فمثلا: في الجملة الاسمية فإن عمدتا الكلام فيها المبتدأ والخبر ففي هذه الجملة لا يمكن لك حذف أحد منهما فإن اضطرت لحذف أحدهما وجب عليك وضع قرينة تدل عليه، فإن زدت عن المبتدأ والخبر سميت فضلة مثل الصفة والحال....، ففي هاته الحالة يمكنك ذكرها ويمكنك الاستغناء عنها لأنها لا تخل من مبدئيات الجملة الاسمية.

3-إعادة الترتيب (التقديم والتأخير): لقد بين لنا عبده الراجحي أهمية إعادة ترتيب عناصر الجملة (التقديم والتأخير) في المنهج التوليدي التحويلي فيقول :" ولكن الأهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولا، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام العقلي إلى السطحي، ومن الملاحظ أن كل عنصر الجملة معرضة لتغيير مكانها"[4]، إن من بين الأسس الأولى لتقديم شيء على آخر هو أنك يجب معرفة القانون

[1]- حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المنتهج المعاصرة، ص 220، بتصرف.

[2]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور،ص208.

[3]- المرجع نفسه، ص235.

[4]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 154.

الأساسي الذي يحكم البنية العميقة، وعليه فإن من أهم الظواهر اللّغوية التي أولى لها علماء العربية عناية كبيرة ظاهرة التقديم والتأخير، بيد أنه تناولها العديد منهم، فيقول عبد القاهر الجرجاني في هذا الصدد:" هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية"[1]، ليقسم بذلك التقديم والتأخير على أساسين الأول يكون فيه التقديم على نية التأخير والثاني يكون فيه التقديم لا على نية التأخير، فيصرح قائلا:" واعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل، كقولك منطلقٌ زيدٌ ضربَ عمراً زيدٌ... والتقديم لا على نية التأخير ولكن أن تنقل الشيء وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق فتقول مرة: زيدُ المنطلقٌ. وأخرى: المنطلقُ زيدٌ."[2]، ونفهم من هذا القول أن التقديم على نية التأخير لا يتغير فيه الحكم الإعرابي لكل من المبتدأ والخبر أو الفاعل والمفعول على الرغم من تغير موضعهم الإعرابي وذلك ففي المثال الذي قدمه لنا منطلقٌ زيدٌ فإذا كانت نية المتكلم أنه يقدم الخبر على المبتدأ فكان له ذلك، أي يكون المنطلقٌ خبرا وبه ابتدأ جملته، فيليه زيدٌ مبتدأ مؤخر وبه أنهى كلامه، وعليه يسير حكم إعراب جملته، أما إذا كانت نية المتكلم لا على حساب التأخير فهنا تتخذ الكلمة التي قدمتها موضع الكلمة التي أخرتها بمعنى إذا قدمت الخبر على المبتدأ في المركب الاسمي أصبح الخبر مبتدأ والمبتدأ خبرا فقولك منطلقُ زيد يكون فيه منطلق مبتدأ بفعل الابتداء وبفعل نية المتكلم، وكذلك زيدٌ الذي هو خبر للمنطلق، وقولك زيدُ منطلقٌ، يكون فيه زيد مبتدأ ومنطلق خبر، أما في المركب الفعلي مثل ضربَ زيدُ عمراً، فإذا كان تقديم للمفعول على حساب الفاعل لا على نية التقديم والتأخير كان فيه الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا نحو ضربَ عمرُ زيداً.

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143.

[2]- المرجع نفسه، ص143- 144.

4-التكرار: يعد التكرار من بين عناصر التحول بيد أن صلاح فضل يعرفه بأنه:" عنصرا من العناصر المعجمية الاستعمالية بعينة أو مرادفة أو شبه مرادفه في النص الأدبي"[1]، فمن تعريف صلاح فضل نلاحظ أن للتكرار دورا مهما في كلام الفرد فهو الذي يحدث الانسجام والترابط بين كلامه، ولقد مثل له أيضا بقانون رياضي:

أ+ب ⟵ أ+ ب+ ب.

فهذا ما ذهب إليه أيضا عبد القاهر الجرجاني، والذي أدرجه ضمن معاني النحو التي تبين النظم والتي تحقق مظاهر الانسجام والاتساق والتناسق[2]، فمن هذا المنطلق فإننا نجد تعليق رقية حسن يوافق كل ما ذهب إليه صلاح فضل والجرجاني معا حيث يقول:" فتكرار كلمة واحدة أواستخدام مرادف معين، ينشأ عنه تماسك معجمي أوصوتي (phonologie) وكل تكرار في الوزن (nétre)، والقافية يعمل على تحقيق التماسك النصي ووحداته"[3]، فتعليق رقية حسن يدل أن التكرار لا يحدث فقط في تكرار اللّفظ بنفسه أو مرادف له فقط، فإن من مظاهر تحقيق الانسجام النصي واتساقه نجد تكرار نفس المقاطع الصوتية وحتى القوافي، وهذا نجده خاصة في القصائد الشعرية.

[1]- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة العالمية المصرية للنشر، ص383.

[2]- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص231، بتصرف.

[3]- المرجع نفسه ص232.

الفصل الثاني

المبحث الأول: أنواع التراكيب في اللّغة العربية:

إن المتمعن في التراث العربي يدرك أن مسألة الكلام والجملة أثارت جدلا كبيرا بين نحاة العربية، ليأخذ مفهوم الكلام والجملة اتجاهين، اتجاه لم يفرق بينهما أمثال ابن جنى والجرجاني ومن تبعهم، واتجاه استطاع أن يفرق بينهما أمثال ابن هشام وآخرين، فكيف كان تعريفهم للكلام والجملة؟

الاتجاه الأول:

فلقد عرّف صاحب الخصائص الكلام بقوله:" أما الكلام لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون بالجمل نحو زيد أخوك"[1] بمعنى أنه مجموعة من الألفاظ قائمة بحد ذاتها مستقلة في معناها، أي أن كل كلام لا يحمل معنى بنفسه أعتبر كلما أو قولا ناقصا لا يفيد في معناه، فبالتالي لم يعده من المركبات اللغوية كما يرى الزمخشري أن " الكلام هو المركب من اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بك، ويسمى جملة"[2]، وفي هذا الصدد يشير الجرجاني إلى الكلام بمصطلح النظم في قوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجها التي نهجت فعلا فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها "[3]، وهنا يرى الجرجاني أن الكلام يجب أن يسير وفق النظام النحوي، فمن خرج عن قواعده وقوانينه لم يدرجه من الكلام العربي ولم يقتصر على هذا فقط، بل إن الكلام يجب أن يظم بعضه البعض وأن ترتبه وفق ترتيبك للمعاني في نفسك يقول:" واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى

[1]–ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م، ط3، ص8

[2]– الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، 2004م، ط1، مجلد1، ص6.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص70.

بعضها على بعض. وتجعل هذه بسبب تلك."[1] ليجمع كل هذه التعريفات حول مفهوم الكلام والجملة في الإرث العربي ابن يعيش في كتابه شرح المفصل في قوله" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى... ويسمى جملة...، اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى جمل...، الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها"[2] نلاحظ من خلال هذه المفاهيم أن الكلام والجمل يحملان نفس التعريف في التراث العربي وأنهما قائم على الإسناد والقصد والإفادة.

إن أصحاب هذا الاتجاه لم يفرّقوا بين الكلام والجملة بيد أنهم وضفوا المصطلحين لغرض واحد الأمر الذي أدى بأصحاب الاتجاه الثاني إلى التفرقة بينهما ويضعوا حدودا للكلام والجملة.

الاتجاه الثاني:

لعل من الأوائل الذين ميزوا بين مصطلحي الكلام والجملة أمثال ابن جنى والجرجاني وغيرهم، يرون أن الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة، إلا أن ابن هشام كان أكثر وضوحا في التفرقة بين هذين المصطلحين إذ إنّه يقول:" الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، وبهذا يظهر لك أنهما ليس بمترادفين "[3] ولقد سار الرضى على هذا النهج فيقول:" والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر للمبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسم

[1]- المرجع السابق، ص 101

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، 1422هـ-2001م، ط1، ص 18-21.

[3]- ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك وحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الافغاني، دارالفكر دمشق، 1386هـ-1964م، ط1، مجلد2، ص490.

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"[1]

إنّ ما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه هو أن الفرق القائم بين الكلام والجملة، يعود إلى أن الإسناد في الجملة إذ لا يشترط فيه القصد والإفادة على غرار الكلام الذي هو مقصود ومفيد في ذاته، وعليه فإن الجملة أعم من الكلام.

أقسام الجملة العربية: لقد نالت الجملة اهتماما واسعا لدى اللغويين العرب القدامى منهم والمحدثين بوصفها المكون الأساسي للدرس اللّغوي العربي.

لقد ميز علماء اللغة العربية بين عدة أقسام للجملة وأشهر هذه التقسيمات نجد تقسيم ابن هشام الأنصاري بحيث قسمها إلى شكلين وهما:

1- **الشكل الأول:** وفيه قسم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أنماط وهي:[2]

الجملة الاسمية: فالاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات المفيقة، وقائم الزيدان، عند من جوزه، وهو الأخفش والكوفيون.

الجملة الفعلية: هي التي صدرها فعل، كقائم زيد، وضرب اللّص، كان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم.

الجملة الظرفية: هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور، نحو أعندك زيد، أفي الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقراء المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك في الدار في قولك "زيد في

[1]- رضى الدين محمد بن الحسين الاستراباذي، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، تح: عبد العال سالم مكرم، مطبعة عالم الكتب، بيروت لبنان، 1421هـ-2000م، ج1، ص19.

[2]- ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 420-421

الدار" وهو مبني على أن الاستقراء المقيد فعل لا اسم، على أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

2 ـ **الشكل الثاني**: وفيه قسم الجملة إلى نمطين وهما:[1]

الجملة الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو "زيد قام أبوه" و "زيد أبوه قائم".

الجملة الصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

نلاحظ من تقسيمات ابن هشام ما يلي:

1- أن الجملة الاسمية: وهي كل تألف من اسمين أو من مسند إليه ومسند، أو من مبتدأ وخبر نحو العلم نور.

2- أن الجملة الفعلية: وتتألف الجملة الفعلية من فعل واسم أو من مسند ومسند إليه، أو من فعل وفاعل على نحو: ذهب محمد.

3- أن الجملة الظرفية هي التي يتصدّرها ظرف أو جار ومجرور على نحو:" فوق المكتب كتاب" أو في القسم معلم.

4- الجملة الكبرى: والتي تتألف من أكثر من جملة واحدة مثل الجملة الواقعة خبر على نحو: زيد يقرأ الكتاب

زيد: مبتدأ.

يقرأ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

الكتاب: مفعول به منصوب.

(يقرأ الكتاب) جملة فعلية في محل رفع خبر.

[1]- المرجع السابق، ص424.

منه نستنتج أن (زيد يقرأ الكتاب) هي الجملة الكبرى و(يقرأ الكتاب) هي الجملة الصغرى.

5ـ الجملة الصغرى: هي التي تتألف من جملة واحدة وفقط، أي من مبتدأ مفرد وخبر جملة فعلية أو اسمية.

وعليه فلقد وضعوا حدودا بين الكلام والجملة، لذا فإن الكلام أشمل وأعم من الجملة وهذا نظرا لما يتألف منه، فهو يضم كل لفظ مستقل مفيد في معناه، وكل لفظ غير مستقل غير مفيد في معناه، ونصطلح على الجملة أنها كل ما تضمن إسنادا أصلي في مقصود لذاته.

تقسيم الجملة العربية إلى جملة كبرى وجملة صغرى:

لقد قسم ابن هشام الجملة باعتبار تركيب خبرها أو من عدمه؛ إلى قسمين: صغرى وكبرى فيقول: الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين"[1]، وعليه علّق مازن الوعر بقوله: لقد عنى ابن هشام بالجملة الكبرى موسعة تتألف من لأكثر من جملة واحدة، وهذا يعني أن الجملة الكبرى يمكن أن تكون جملة اسمية يتألف تركيبها من ال(م إ) كمبتدأ وال(م) كخبر"[2].

ولقد مثل لها بمثالين:

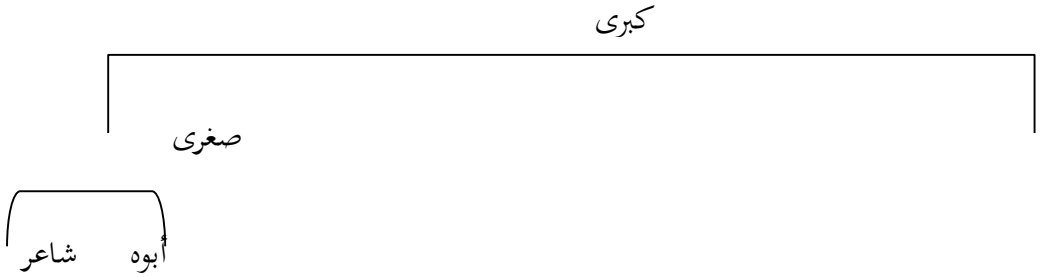

وهذا المثال يكون في الجملة الاسمية

[1]– ابن هشام، مغنى اللبيب، ص 361.

[2]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص33.

المثال الثاني:

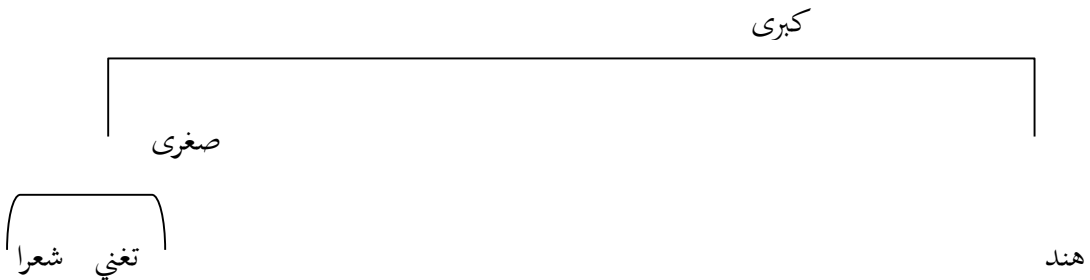

أما الجملة الصغرى: هي الجملة التي تبنى على المبتدأ، وهي الجملة الفعلية في قوله: زيد (قام أبوه). وعليه فإن الجملة الكبرى والصغرى لا نجدها إلا في الجمل الاسمية، لكن هذا ما فسره عند النحاة الذين سبقوه ولهذا يضيف قائلا: ما فسرت به الجملة الكبرى وهو مقتضى كلامهم، قد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه"[1] ولقد قام مازن الوعر بشرح مقولة ابن هشام بقوله:" عنى ابن هشام بالجملة الصغرى أية جملة صغيرة وبسيطة، وهذه الجملة البسيطة الصغيرة يمكن أن تكون إما جملة كونية أو جملة فعلية"،[2] كما أنه بين تراكيب الجملة الصغرى في الأمثلة التالية:

(1)

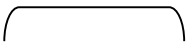

(2)

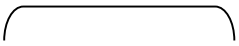

[1]- مرباح شفاعة، عبيزة عائشة، تحليل الجملة العربية عند ابن هشام الأنصاري، مجلة إشكالات في اللّغة والأدب، ص922.

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،ص34.

(3) صغرى

يكتب الوزير اللقيط شعراً

وهذا يعني أننا يمكن أن نجد كل من الجملة الكبرى والجملة الصغرى في الجمل الاسمية والجمل الفعلية

الرابط بين الجملة الكبرى والصغرى: مما لا شك فيه أن نحاة العربية أدركوا أن اللّغة العربية، بما فيها من تراكيب إسنادية فهي لا تخلو من روابط، ولقد أحصت في مقال الجملة الصغرى في النحو العربي، مفهوما ونشأة وأحكاما، وهي:

أولا الضمير: « إذا وقع الخبر جملة احتاجت إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ويكون هذا الضمير بارزا أو مستترا»[1] ويعد الأصل والأهم من بين الروابط، والمطرد في الاستعمال النحوي، لما له من دور كبير، لأنه يوجد مع كل أنواع الجمل والضمائر، ولا يخلو منه تركيب من التراكيب طالت أو قصرت.

ثانيا: اسم الإشارة: « وقد يكون الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر اسم إشارة ويكون مبتدأ ثانيا مثل ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾ [الأعراف 26].»[2] ويقع الخبر الجملة بالمبتدأ ب اسم الإشارة النائب عن الضمير، وفي التعبير ب اسم الاشارة الوقع مسند إليه (مبتدأ ثانيا)، من الدلالات السياقية ما لا تتأتى في التعبير بالضمير.

ثالثا: إعادة المبتدأ: وله صورتان

أ- **إعادة المبتدأ بلفظه:** وقد يكون الرابط تكرار المبتدأ بلفظه مثل يوم النصر ما يوم النصر و" ما " في الجملة الخبرية مبتدأ ثان وهي تعجبية ويوم الثانية خبر المبتدأ الثانية مضافة إلى النصر، الجملة خبر المبتدأ الأول والرابط

[1] عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: 1434هـ، 2013م، ط2، ص 107.

[2] شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، ص 142.

تكرار المبتدأ كما هو واضح إذ أصبح خبرا في الجملة الثانية »[1] ويقع ربط الخبر بالمبتدأ بإعادة لفظ المبتدأ بنفسه، فيكون مذكوراً في تركيب واحد وقد أجازه النحاة في مواضيع التفخيم والتهويل قياسا ولا يأتي في غيره.

ب- **إعادة المبتدأ بمعناه:** وهو أن يكون في الجملة اسم ظاهر، وهو المبتدأ في المعنى لا بلفظ نحو: (زيد قام أبو عمرو) إذ كان أبو عمر كُنية ل(زيد) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش.

رابعا عموم في الخبر يشمل المبتدأ: قد أشار بعض النحاة إلى هذا النوع من الروابط المعنوية من ذلك اقتران فاعل (نعم وبئس) بالألف واللام نحو: (زيد نعم الرجل)، وحملوا (ال) على معنى الجنس." [2]

[1] المرجع السابق، ص 142.

[2]- فراس عبد العزيز عبد القادر ومهند فواز هايس، الجملة الصغرى في النحو العربي، مفهوما ونشأة وأحكاما، مجلة التربية والعلم سنة 2012م، العدد 1، مجلد19، ص257-261.

المبحث الثاني: تطبيقات النظرية التوليدية التحويلية على المركب الفعلي

1 ـ المركب الفعلي:

اهتم علماء العربية قديما بالمركب الفعلي اهتماما كبيرا، حيث شهد العديد من الآراء والتعريفات منها ما ورد عند سيبويه في كتابه حينما ذكر هذا القول:" هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني أحدهما على الآخر...، مثل قولك يذهب زيد فلا بد للفعل من الاسم"[1]، وأما ابن جني فقد ذكر عناصر الجملة الفعلية ولم يقدم لها تعريفا قال:" وهي ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل"[2]، وأما ابن هشام فيرى أن المركب الفعلي هو ما كان صدره فعل:" هي التي صدرها فعل، كقائم زيد، وضرب زيد، ويقوم زيد، وقم."[3]. وعليه فإن ابن يعيش يعتقد أن الإسناد في الجملة العربية لا يكون إلا في اسمين أو بين اسم وفعل على نحو زيد منطلق[4]، وهو الرأي الذي ذهب إليه "الزمخشري: وهذا لا يأتي إلا في اسمين أو فعل واسم ويسمى جملة" ويتضح من خلال ما سبق أن الجملة العربية تتكون من نسقين؛ نسق يكون في الجملة الاسمية أين يكون الخبر اسما فهو مسند للمبتدأ، وفي النسق الثاني يكون الفعل هو المسند باعتباره الخبر في الجملة الفعلية أما الاسم فيكون مسندا إليه؛ وعليه يقول ابن يعيش:" وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة، فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين، نحو "زيد أخوك" و"الله الهنا" لأن الاسم كما يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرا، أو فعل واسم " قام زيد"، و"انطلق بكر" فيكون الفعل خبرا، والاسم المخبر عنه، ولا يأتي ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه."[5]، نلاحظ من خلال قول ابن يعيش أن المركب الفعلي هي كل جملة ابتدأت بفعل، فالجملة الفعلية لا تحتمل وجود

---

[1]- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988م، ط3، ج1، ص 23 .

[2]- ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، أوت 1988م، ص110.

[3]- ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 420-421

[4]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ص73.

[5]- المرجع نفسه. ص73.

فعلين في نفس الجملة، كون الفعل هو الخبر، كما يرى أنه لا تحصل الفائدة في الجملة الفعلية إلا إذا أسند الفعل إلى محدث عنه وهو الاسم، فبالتالي يكون الفعل في الجملة الفعلية هو المسند والاسم هو المسند إليه، وفي هذا الصدد يقول السامرائي:" أكثر الكلام جمل، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان الجملة المركبة كلاهما اسم أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا بمنزلة الفعل فالجملة فعلية"[1] فمن هنا نرى أن الجملة الفعلية هي التي كان فيها أساسا الفعل مسندا، أما مازن الوعر فذهب إلى ما ذهب إليه علماء العربية قديما، وقال إن المركب الفعلي أو ما يسمى " بالتركيب الفعلي أي التركيب يبدأ بالركن اللّغوي (م) أي (مـ فعل) وبشكل عام فإن المسند غالبا ما يمثل هذا الركن الفعلي"[2] فمن خلال كل هذا فإن الجملة الفعلية؛ هي كل جملة ابتدأت بمسند ويليه مسند إليه، فكان الفعل فيها مسندا وكان الاسم مسندا إليه نحو: ذهب محمد.

$$\frac{\text{ذهب}}{\text{مسند}} \quad ، \quad \frac{\text{محمد}}{\text{مسند اليه}} \quad \text{..... الشكل(1)}$$

-الجملة الفعلية المركبة والجملة البسيطة: الجملة الفعلية في اللّغة العربية لها نوعان:

الجملة البسيطة:

إنّ الجملة البسيطة هي التي تمثل أقل ما تبنى الجملة ويكتمل معناها، وتتضمن علاقة إسنادية واحدة، بين المسند والمسند إليه، وهي بذلك تمثل جملة النواة أو الجمل الأساسية كما تضم تركيبا إسناديا واحدا مفيدا، فيكون إما إخباري أو إنشائي على نحو: ضرب زيد، بيد أنها يمكن لها أن تطول، وذلك عن طريق العناصر غير الإسنادية على

[1]- السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون، 2007م، ط2، ص159.

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص28-29.

نحو ضرب زيد بالسيف.[1] بمعنى أن الجملة البسيطة هي التي يمكن أن نعبر عنها بجملة واحدة، وتكون مفيدة بذاتها ولحد ذاتها نحو نام الطفل، كما هي قابلة للتوسع عن طريق عناصر غير إسنادية على نحو: نام الطفل نوما عميقا.

الجملة الفعلية المركبة: هي الجملة المركبة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، أو يكون أحد عناصرها الأصلية جملة فعلية أو اسمية أو ظرفية، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة ليست كاملة ولا مستقلة ولا معنى له إلا بمركب الآخر،[2] بمعنى أنها الجملة المركبة من قولين تامين، وهذا التركيب يأخذ أربعة أشكال:[3]

1- إحدى الجملتين تلزم جوابا لها مثل القسم وجوابه، والشرط وجوابه.

2- إحدى الجملتين تقع موقع الاسم المفيد مثل: جملة المفعول، جملة الحال، جملة الصفة.

3- إحدى الجملتين مرتبطة بالأخرى بحرف عطف.

4- المركب من جملتين من جنسين مختلفين مثل: الأمر وجوابه، النهي وجوابه، الاستفهام وجوابه.

[1]- فاطمة رزاق، بناء الجملة العربية عند ابن رشد في كتابه "الضروري في صناعة النحو، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، قسم اللّغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة غرداية، الجزائر، 2016م، ص 1031، بتصرف.

[2]- المرجع نفسه، ص1026.

[3]-المرجع نفسه، ص1030.

2-عناصر التركيب الفعلي:

2-1-الفعل وأقسامه: وقد قال فيه ابن جني:" والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمرا، أما قد فنحو قولك قد قام، قد يقوم، وقد يقعد وكونه أمرا نحو قولك قم واقعد"[1]، يتضح من خلال قول ابن جني أن الأفعال هي ما استقام الكلام بعد "قد"، وهي على ثلاثة أزمنة مختلفة ماضي ومضارع وأمر وحتى يمكنها أن تبنى للمجهول وذلك في قوله قد يقعد.

باعتبار تمامه ونقصانه: يرى الزمخشري أن الأفعال بدورها تنقسم إلى قسمين من حيث النقصان والتمام، فيقول:" وهي كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، و ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام، وليس، يدخلن دخول أفعال القلب على المبتدأ والخبر، إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا، ونقصانهن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما"[2]، وعلّق على قول الزمخشري ابن يعيش قائلا:" اعلم أن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ومجرها في ذلك مجرى ظننت وأخواتها، وإن وأخواتها، في كونها من عوامل المبتدأ والخبر"[3]. وعليه فإن الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني يسمى خبرها، ويعود سبب تسميتها بأفعال ناقصة كونها تصرف في جميع أزمنة الفعل، لأنها ناقصة مما يدل عليه الفعل التام وهو الزمن والمعني فالناقصة اكتفت بالزمان دون المعنى.

---

[1]- ابن جني، اللّمع في العربية، ص15

[2]-ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص 295.

[3]- المرجع نفسه.

باعتبار التعدي واللّزوم: لقد قسم صاحب نحو العربية الفعل إلى ضربين: ما هو لازم أي أن الفعل يكتفي بفعله ليتم معنى الجملة على نحو: طلعت الشمس، وما هو متعدي أي أن فعله يحتاج إلى مفعول ليتم به معنى الكلام[1]، وفي هذا الصدد يقول ابن مالك:[2]

ولازم غير المعدى، وحتم لزوم أفعال السجايا كنهم

كذا افعلل والمضاهي اقعسنا وما اقتضى نظافة أو دنسا

أو عرضا، أو طاوع المعدى لواحد ك مد فامتدا

2-2-الفاعل: يعرف ابن جني الفاعل بقول:" الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"[3] ويعنى ذلك أن الفعل يقع بعد الفعل فكون مسندا إليه في الجملة وفي هذا الصدد يقول الزمخشري:" الفاعل هو ما كان المسند إليه من الفعل أو شبهه مقدما عليه أبدا، كقولك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه"[4]، ويعني هذا أن الفاعل هو كل اسم دل على من قام بالفعل، فيكون مسندا إليه في الجملة الفعلية.

2-3-1-المفعول به أو الفضلة: لقد عرفه النحويون العرب بما وقع عليه فعل الفاعل وعليه يقول السيوطي:" بدأت من الفضلات بالمفعول به، وقد حده صاحب المفضل وغيره بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل"[5]. فالخلاف القائم بين علماء العربية ليس في تحديد ماهيته بل حول العامل الذي ينصبه والذي يعمل فيه، ولقد أشار السيوطي

---

[1]- عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، ص 15

[2]- ابن مالك الأندلسي، الخلاصة في النحو، تح: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوبي، مكتبة دار المناهج للنشر والتوزيع، الرياض، ص 95.

[3]- ابن جني، اللّمع في العربية، ص 26.

[4]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص 200.

[5]- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج3، ص 7.

إلى هذا الخلاف قائلا:" وقد اختلف في ناصب المفعول به: فالبصريون على أنه عامل الفاعل: الفعل أو شبهه. وقال ابن هشام من الكوفيين: هو الفاعل. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل معا"[1]. نلاحظ من قول السيوطي أن نحاة العربية قد انقسموا إلى ثلاثة أقسام، فالبصريون مثلا اعتبروا أن العامل في نصب المفعول به هو الفاعل ليعارضهم الكوفيون، فيرون أن العامل الذي نصب المفعول به هو الفاعل، ليظهر اتجاه آخر يحاول التوفيق بين هذين الاتجاهين وهو ما ذهب إليه الفراء الذي يرى أن العامل الذي نصب المفعول به هو الفعل والفاعل معا.

2-3-2-المفعول المطلق: يرى النحويون العرب أن المفعول المطلق هو المصدر، فسموه مفعولا مطلقا لأنه لا يجر مثل المفاعيل الأخرى كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه، فالمفعول المطلق يحدثه الفاعل، أما المفعول به فحل محل الفاعل، يقول السيوطي:" المفعول المطلق: هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه، وإنما سمي مفعولا مطلقا، لأنه لم يفد بحرف جر كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه، والمصدر هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل، أما المفعول به محل الفعل"[2]. فيدل قوله هذا على أن المفعول المطلق هو المصدر، بحيث يكون الفعل مشتق منه، فإذا ذكرنا المصدر مع الفعل أصبح المصدر فضلة يقول ابن جني:" اعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول، هو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة، فهو منصوب به تقول قمت قياما وقعدت قعودا"[3]. بمعنى أن المفعول المطلق يأتي مع فعله في الجملة الفعلية فعله هو الذي يعمل فيه.

[1]- السيوطي، همع الهوامع.ص8

[2]-المرجع، نفسه، ص 94

[3]-ابن جني، اللّمع في العربية، ص 44

2-3-3-المفعول فيه: ويعرفه ابن جني في قوله:" اعلم أن الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى "في" وليست في لفظه، كقولك: قمت اليوم، وجلست مكانك، معناه قمت في اليوم، وجلست في مكانك"[1]. بمعنى أن المفعول فيه هو الظرف، وهي تنقسم إلى قسمين ظروف الزمان وظروف المكان.

2-3-4-المفعول معه: إنّ المفعول معه يأتي مباشرة بعد واو المعية أو واو المصاحبة، فهو اسم منصوب يأتي بعد واو بمعنى "مع" مسبوقة بفعل وفاعل أو ما يقوم مقام الفعل[2]، ولقد عرّفه ابن جني بقوله:" وهو كل ما فعلت معه فعلا وجاز أن يكون معطوفا، وذلك قولك: قمت وزيدا أي مع زيد"[3]

2-3-5-المفعول له: إن المفعول له يشبه المفعول المطلق كونهما مصدرا ويخالف بعضهما البعض، كون المطلق يرد مع فعله والمفعول له لا يرد مع فعله فيكون العامل فيه غيره، وعليه عرفه صاحب نحو العربية بقوله:" هو مصدر قلبي مبين لعلة حدوث الفعل ويشارك الفعل في الفاعل والزمن"[4] وأشار ابن جني إلى المفعول له بقوله:" اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا، ويكون فيه فعلا من غير لفظه وإنما يذكر المفعول له، لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل تقول زرتك طمعا في برك، وقصدتك لمرضاتك أي زرتك للطمع، وقصدتك للابتغاء."[5] وعليه فإن المفعول له يجب أن يكون مصدراً قلبيا يشترك مع الفعل والفاعل في الزمان، فيصبح بذلك سببا في حدوث فعله.

---

[1]- ابن جني، اللّمع في العربية، ص48

[2]- عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، ص 289. بتصرف.

[3]- ابن جني، اللّمع في العربية، ص51.

[4]- عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، ص 257.

[5]- ابن جني، اللّمع في العربية، ص 50

كما أنه قد تقع الفضلة على شكل جملة الجار والمجرور، والتابع والمتبوع والصفة والموصوف وجملة صلة الموصول فلقد درس هذه مازن الوعر هذه الأنماط الأربعة في الأشكال التالية وهي:[1]

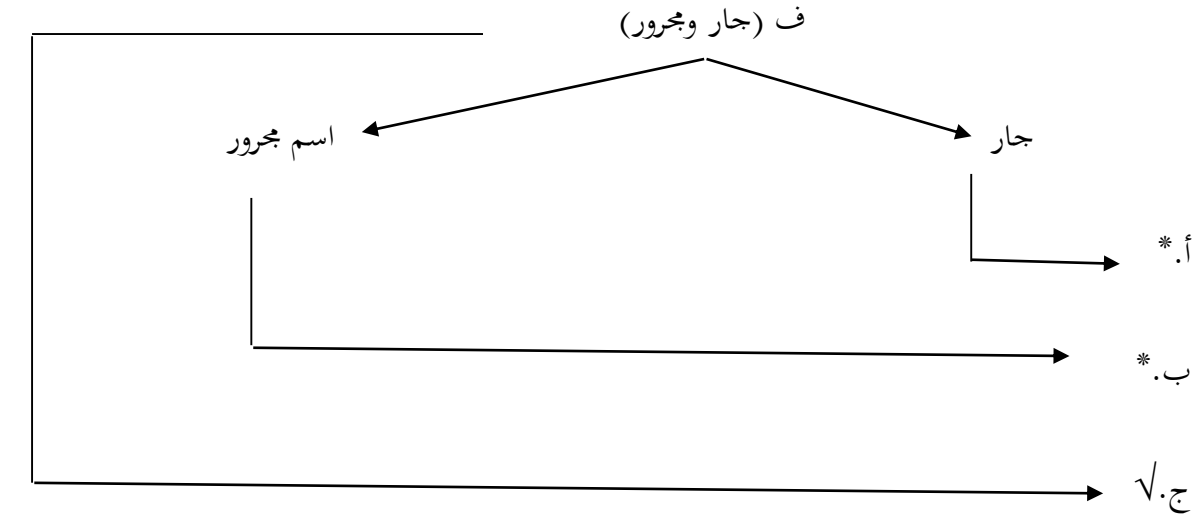

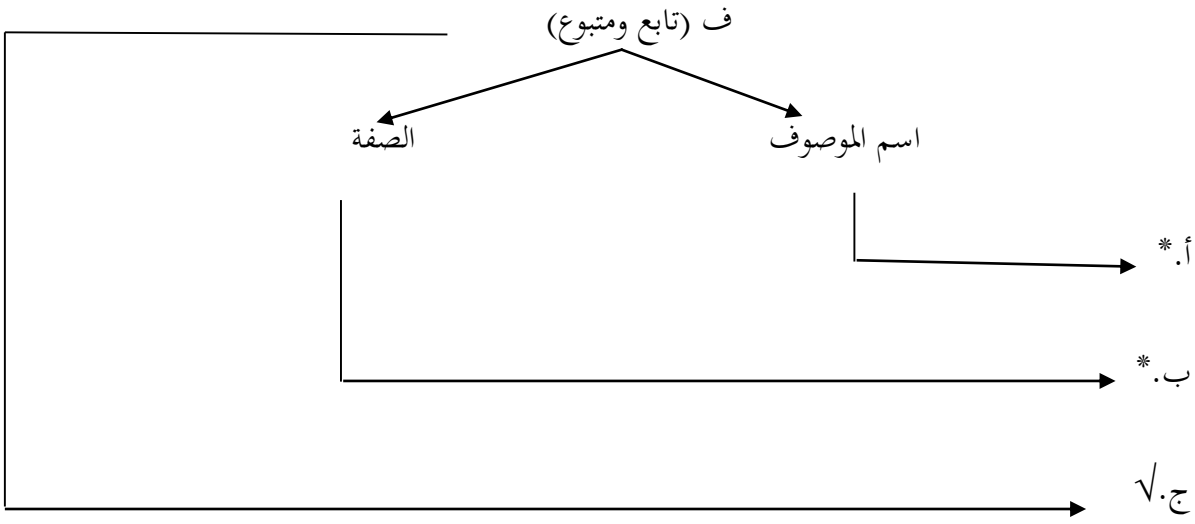

[1] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 124- 125.

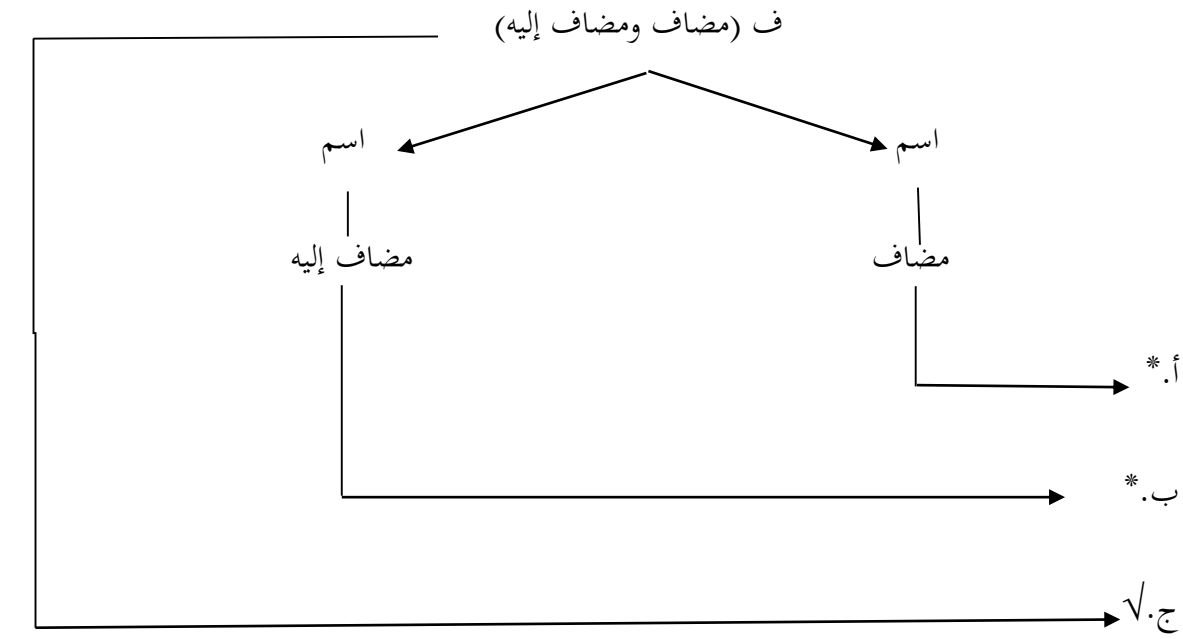

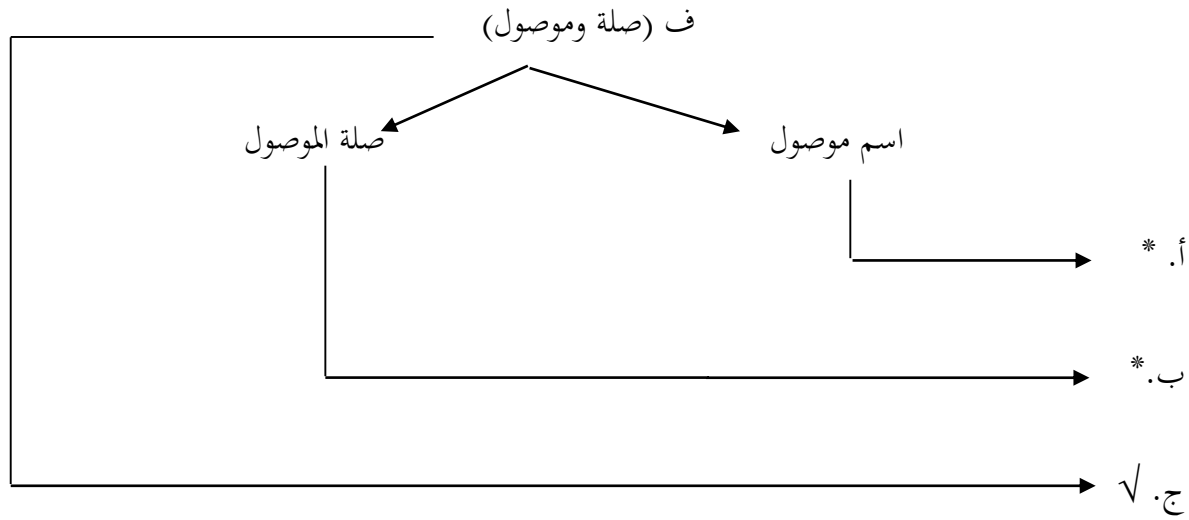

بحيث أنه درس كل جملة وفق تحولاته الممكنة والغير الممكنة وذلك من خلال الأمثلة التي قدمها لنا في الأمثلة السابقة، ففي هذه الحلات يجوز تقديم المفعول به على الفاعل فقط فإن تقدم على الفعل فإنك ستخالف القاعدة

التحولية فيؤدي بك تغير في المعنى فالضابط في هذه الحالات المعينة سينتج منها تركيبا اسميا وهو الذي بينه في الشكل التالي:[1]

أ. مررت بزيد

ب.

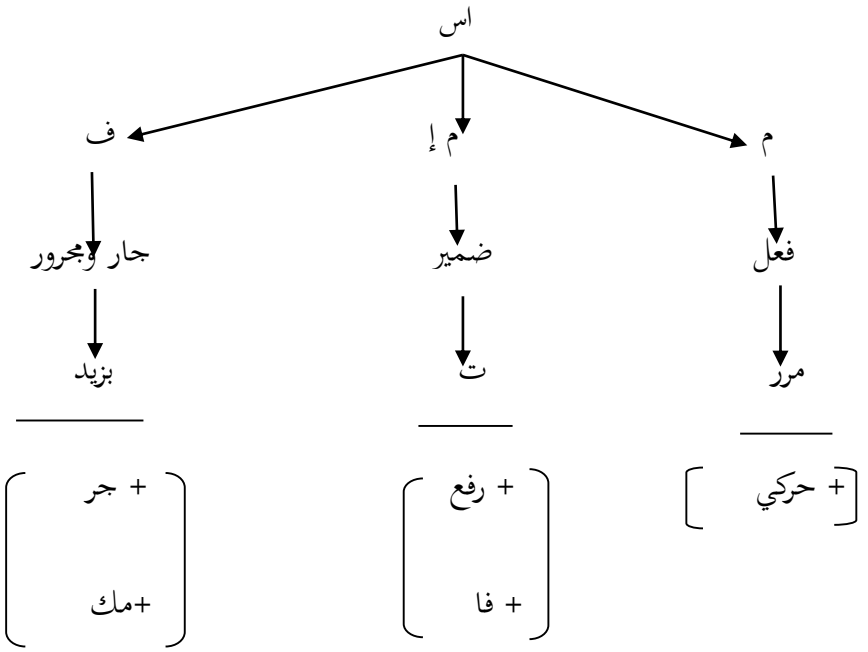

[1]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، 127– 128 بتصرف

ج. زيد مررت به

د.

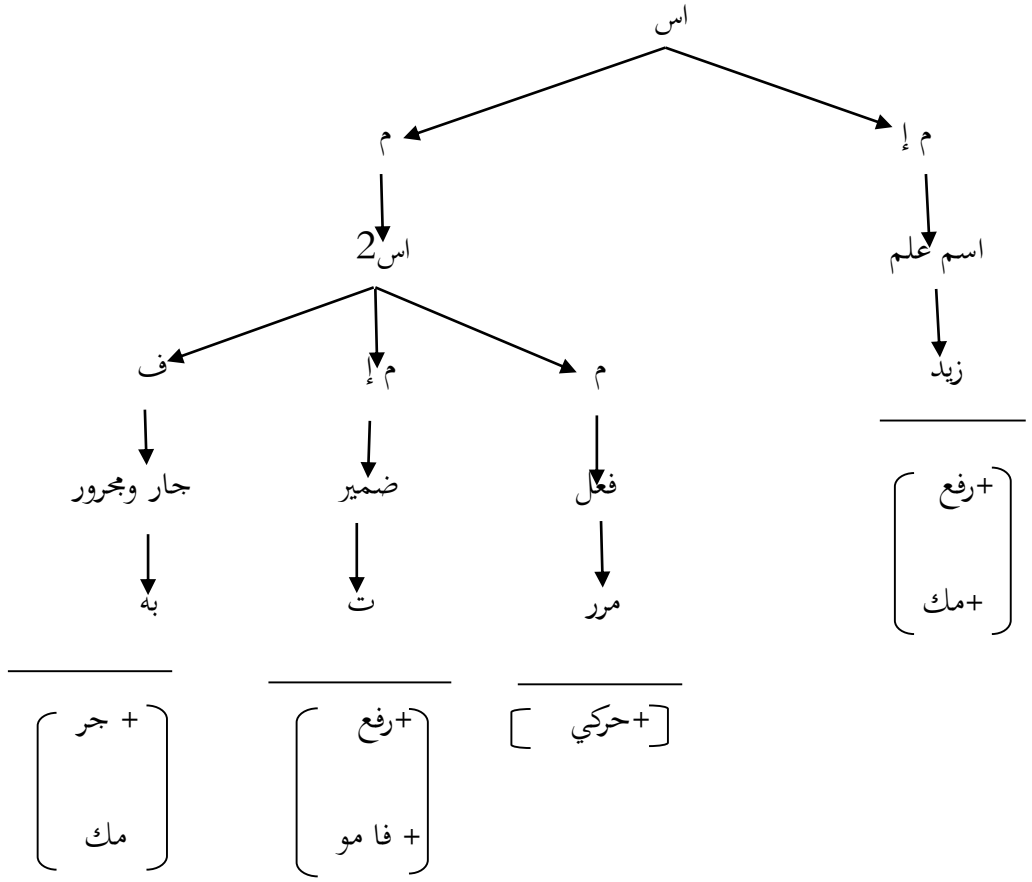

إنّ المثالين يؤكدان صحة طرحه لكن اشترط في هذا المركب الفعلي عند تحويله إلى مركب اسمي وجود ضمير يعود على المبتدأ، وأن يتطابق معه في جميع الحلات من تذكير وتأنيث وجمع، فالبنية المحولة في هذا التركيب لا يحكمها المركب الفعلي إنما يتحكم بها المركب الاسمي.[1]

[1]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 128، بالتصرف

3-العلاقة الإسنادية بين عناصر الجملة الفعلية:

لقد بين لنا مازن الوعر العلاقة الإسنادية القائمة بين عناصر الجملة الفعلية، على مستوى البنية العميقة المشكلة لتراكيب اللّغة العربية فتكون على النحو التالي: [1]

(م الفعل ... م إ اسم ... ف1 (اسم) .. ف2 x)

ليمثل للأركان اللّغوية في البنية السابقة بالمثال الآتي:[2]

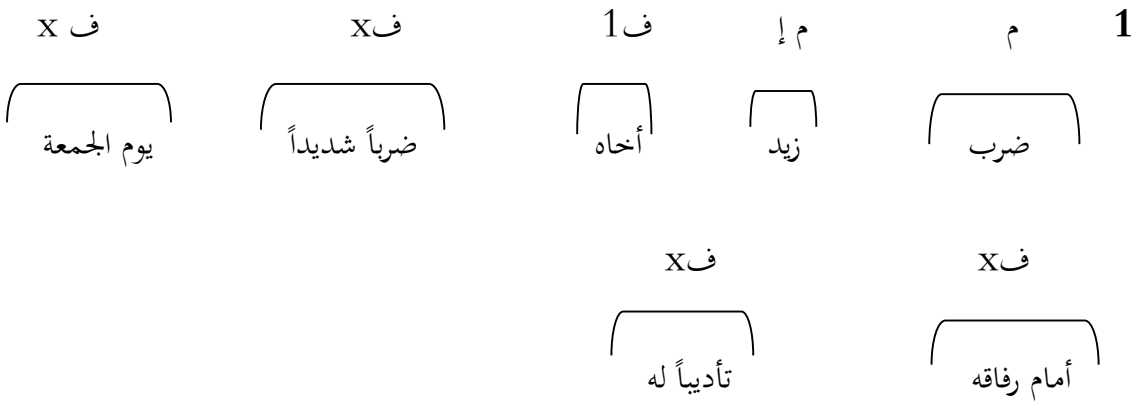

4-حالات جواز التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به: يرى نحاة العربية أن الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل معا، لكن يتقدم عليهما وجوبا وجوازا وعليه يقول السيوطي:" الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل جوزا ووجوبا كما تقدم في بابه"[3]، ويرى مازن الوعر أن هناك من هذه الأركان ما يقبل التحول، وما لا يقبل تحوله على مستوى البنية العميقة، وهذا فقط لطبيعتها ووفقا للقاعدة التحويلية ، فيقول:" أن الأركان اللّغوية (مـ م إـ ف) في المثال السابق تمثل التركيب الأساسي العربي، وكل الأركان اللّغوية الأخرى يمكن أن تندرج تحت الركن اللّغوي ف (x)، إن التركيب المبين في المثال السابق(1) يسمح لنا بنقل بعض أركانه سواء بالتقديم على الفعل

[1] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 105.

[2]- المرجع نفسه، 105.

[3]- السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص9.

أو تأخيره، وذلك من خلال القاعدة التحويلية"[1]، ولقد مثل لحالات وجوب تقديم المفعول به على الفعل بالأمثلة التالية[2]:

(2) ضرب زيد أخاه

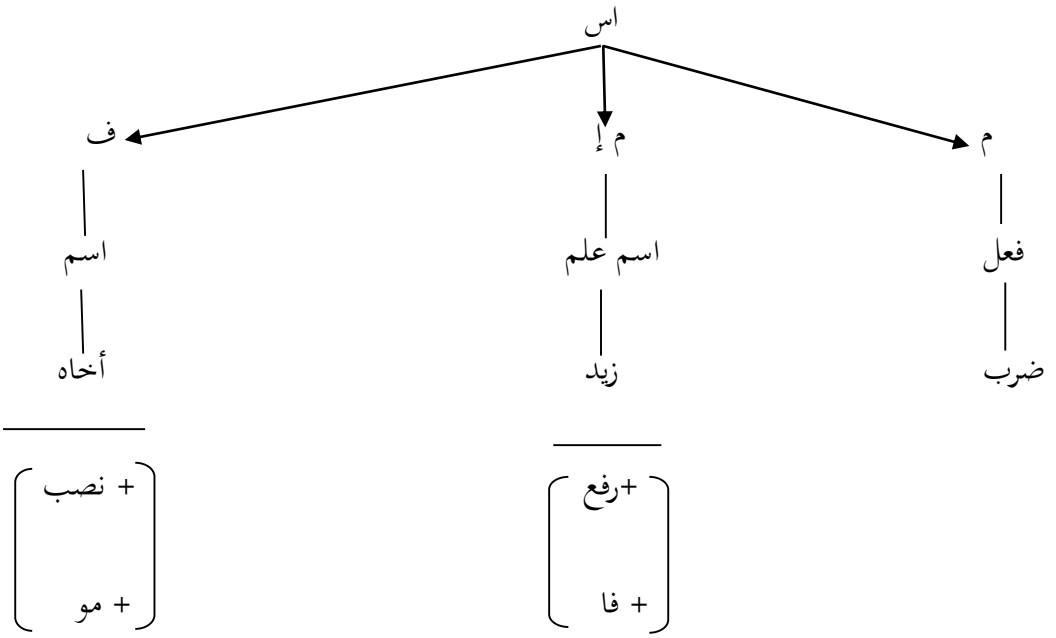

(3) ضرب أخاه زيد

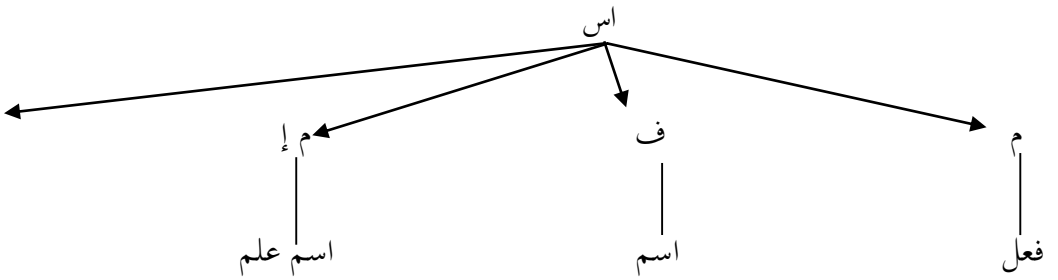

(4) أخاه ضرب زيد

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربي 105

[2]- المرجع نفسه،ص 106- 107

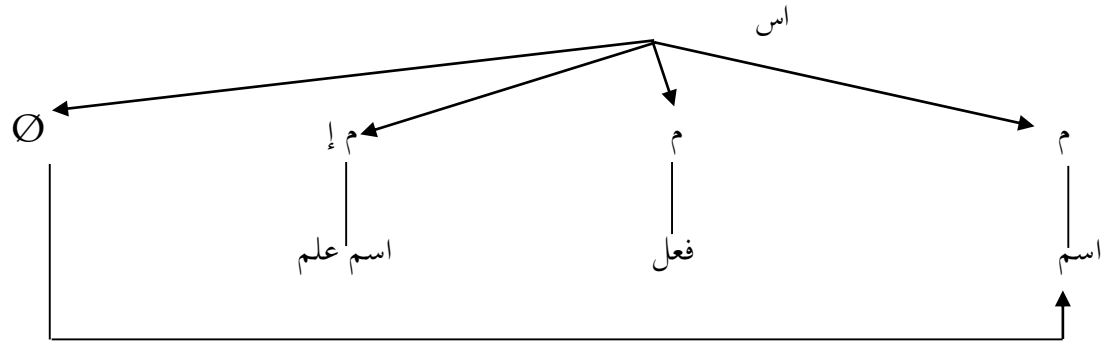

نلاحظ من الأمثلة التي قدمها لنا في (2) و(3) و(4) أن مواضع الأركان الفعلية قد تغيرت، وعليه فإن موضع الفضلة نجدها في المثال (3) قد انتقل إلى يمين الفعل وفي (4) انتقل إلى يساره. وعليه يقول مازن الوعر:" بأن الركنين اللّغويين م (فعل) وم إ (اسم علم ــ فاعل) يعتبران وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها، إن كل الأركان اللغوية الأخرى ما عدا هذه الوحدة اللسانية يمكن أن تتحرك ضمن التركيب العربي ففي حالة الأمثلة (3) و(4) فإن الركن اللّغوي ف (اسمــ مفعول به) هو عنصر زائد على التراكيب الأساسي هذا ما يجعله يتحرك بشكل حر"[1]، فقول مازن الوعر يوضح لنا فكرة أن إذا كان المفعول به على شكل اسم مفرد استطاع التنقل بين أركان تراكيب الفعل بحرية، ولقد برهن أيضا طرحه هذا عندما درس تحولات المفعول به عندما يأتي على شكل جملة الجار والمجرور[2]، فيرى أن بعض التراكيب اللّغوية لها رتبة ثابتة لا يمكن تحريكها وفق القاعدة التحولية فهي ضوابط تحكم التركيب الفعلي، فالحركة التحولية ليست نفسها مع جميع التراكيب اللغوية الفعلية، فهناك ما يقتضي وجود الترتيب الأصلي للمركبات، وإذا خلفته غيّر معنى الجملة فيقول:" إن خرق هذه الضوابط سيسبب تراكيب غير سليمة يمكن أن تكون مقبولة

[1]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص108.

[2]– المرجع نفسه، ص 109- 110

نحويا، ولكن إذا لم تتحقق درجة عالية من المعيارية النحوية حسب مفهوم تشومسكي (1957م) فإن على المرء أن يطبق الضابط الدلالي السابق الذي يمكن أن يبين في المثال الموالي":[1]

(5) أ. حسبت الشمس طالعة.

(5) ب.

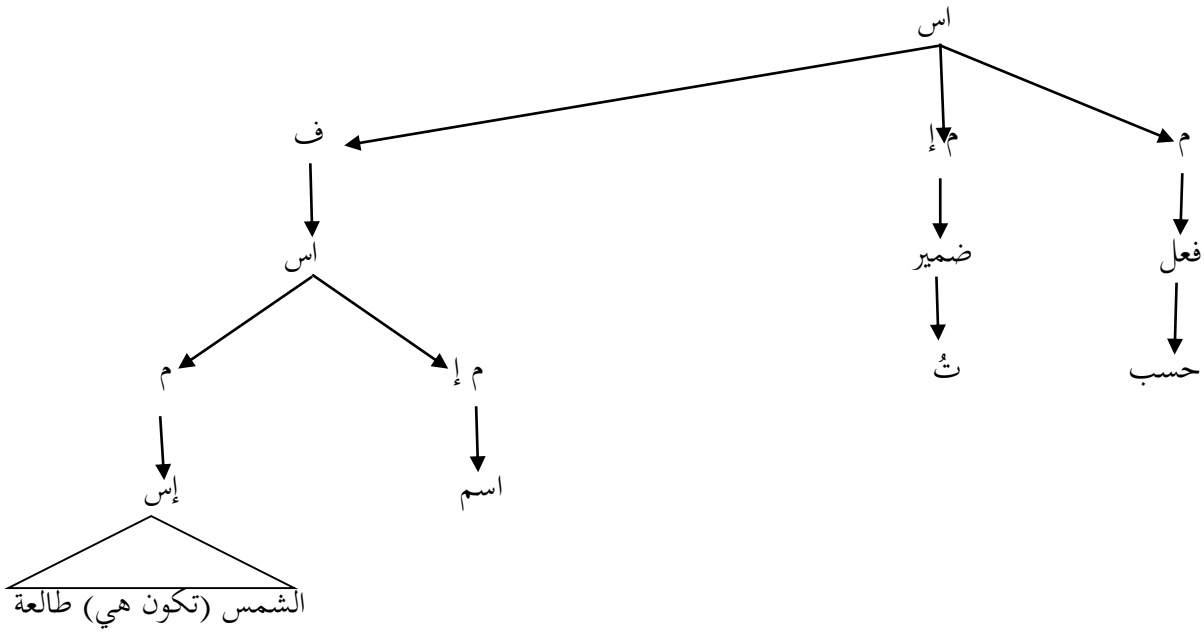

فنلاحظ أن المثال (5) يضم أكثر من علاقة إسنادية واحدة، فيكون في تركيب كوني بحسب نظره، وعليه فإن الأول يكون عن حدث منطقي وهو الشمس طالعة، والثاني يكون عبارة عن إجراء منطقي هو أن الشمس يجب أن تسبق طلوع، لذا فلا يمكن تقديم أحد التركيبين على الآخر لذلك فإن القاعدة التحولية في مثل هذه التراكيب وجب عليها أن تضبط لتجنب اللّبس الدلالي[2]، ومن الحالات المماثلة لهذه الحالة نجد التركيب الشرطي فيقول: فالضابط المفروض

[1]– المرجع السابق، ص 116.

[2] ـ مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 116 بتصرف

على مثل هذه التراكيب هو أننا لا نستطيع أن ننقل الـ (ف) في التركيب الفعلي إلى يمين فعلها، وإلا سيكون هناك تركيب غير نحوي، لنتأمل المثال (6 أ) والذي يتمثل تركيبه الأصلي في (6 ب) حيث إن ال(ف) لا يمكن تقديمها.

(6) أ. من يعمل صالحا فلنفسه

ب. صالحا من يعمل لنفسه

فيرى مازن الوعر أن هذه الحالة المتماثلة لتركيب الشرطي تشبه الحالة في التركيب المعقد المصدري، بحيث أننا لا نستطيع أن تحرك الفضلة (الاسم _ المفعول به) بسبب الضابط المفرض على القاعدة التحويلية في التركيب الفرعي[1].

لقد أشار السيوطي إلى سبع صور يتقدم فيها المفعول به وتسعة منها يتأخر فيها المفعول على الفاعل، فعمل على دراستها مازن الوعر تحويليا وتوليديا:

حالات وجوب تقديم الفاعل على المفعول به: ولقد ذكرها السيوطي في كتابه همع الهوامع على الشكل التالي:

1-أن يكون أن المشددة أو المخففة نحو: عرفت أنك أو أنك منطلق،[2] في المثال (7) الذي قدمه لنا مازن الوعر درس تحولات هذه الحالة: ."[3]

(7) أ. أراد زيد أن يضرب عمراً.

ب. أراد زيد أن عمراً يضرب

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 119 بتصرف.

[2]- السيوطي، همع الهوامع، ص 11

[3]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 119

فنلاحظ أن سبب عدم تقدم المفعول به على الفعل يعود إلى الحرف المصدري الذي لا يسمح لأي ركن لغوي أن يدخل بينه وبين الفعل، ومن الحالات التي تقتضي وجوب اتباع هذا النهج وعدم تحريك أي عنصر من العناصر والتي تخترق بدورها رتبة الكلمات (م_ م إ_ ف)

2-أن يكون مع فعل تعجبي نحو: ما أحسن زيدا[1]، ونجد هذه الحالة قد درس مازن الوعر الحالة الثانية في المثال (8)[2]:

	م	ف	م إ
(8) أ.	أعجب	ني	أن ضرب زيداً أخوه.

ب. أعجب أن ضرب زيداً أخوه ني.

وأما الحلات الأخرى التي حددها لنا السيوطي هي: أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: من البر أن تكف لسانك، أو أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو: لم أضرب زيدا أو أن يكون مع فعل الموصول بلام الابتداء، أو لام القسم، أو قد، أو سوف نحو: ليضرب زيد عمرا، والله لأضربن زيدا، والله قد ضربت زيدا، سوف أضرب زيدا،[3] وجميع هذه الحالات المتشابهة في مبدئها أي أنه لا يمكن فيها تقديم الفاعل على المفعول به، نجد أن مازن قدم لنا مثالا واحدا لأنه ينطبق عليها مبدأ واحد، وهو أنها لا تقبل عناصرها التحول على مستوى البنية العميقة، وذلك في المثال(9)[4]: (9) أ. أعجب زيداً ما أكره عمرو

[1]- السيوطي، همع الهوامع، ص11

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربي، ص120.

[3]- السيوطي، همع الهوامع، ص11.

[4]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية،ص 120.

ب. أعجب ما كره عمرو زيداً

حالات وجوب تقديم المفعول به على الفاعل: فقد حدّدها السيوطي في سبع صور ودرس مازن الوعر إمكانية تحولها من عدمها وهي:

1-إذا تضمن شرطا نحو: من تكرم أكرمه، أو إذا أضيف إلى الشرط نحو: غلام من تضرب أضرب[1]، وفي الشرط يقول مازن الوعر: لقد شرح النحويون العرب القدامى تركيبا عربيا آخر هو التركيب الشرطي الذي يتألف من تركيبن اثنين يعملان كتركيب واحد، إنّ أي تركيب مؤلف من المعادلة التالية: (إذا ج1... إذن ج2) سيكون تركيب شرطياً، ويمكن أن نرى هذا في المثال (10):[2]

(10) أ. ج1 ج2

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

ج1 ج2

ب. وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا"

إنّ هذا النوع من التراكيب اللّغوية في اللّغة العربية لا تقبل التحول في نظر مازن الوعر ولقد استدل على طرحه هذا بالمثال(11):[3] (11) أ. من يعمل صالحا فلنفسه.

ب صالحا من يعمل فلنفسه.

[1]-السيوطي، همع الهوامع، ص10

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص31.

[3]- المرجع نفسه، ص119.

2-إذا تضمن استفهاما نحو: من رأيت؟ إذا أضيف إلى استفهام: غلام من رأيت؟[1]

يرى مازن الوعر أن في المركب الاستفهامي يمكن للمفعول به أن يتقدم على فعله وفاعله فيقول:" على أية حالة إن الركن اللّغوي ف (اسمـ موضوع) يمكن أن يتقدم لا على فعله فحسب بل أيضا على الأداة الاستفهامية (أ)، وهذا يعني أنّ القاعدة التحويلية تستطيع أن تنقل الركن اللّغوي ف (اسمـ موضوع) لتعبر به فوق المستوى اللساني – أد تصل إلى مقدمة التراكيب، ولكن شريطة أن تكون هي (أ)"[2] ولقد بين ذلك في المثال (12 أ و ب)[3]:

(12) أ. زيداً هل ضرب عمرو؟

ب.

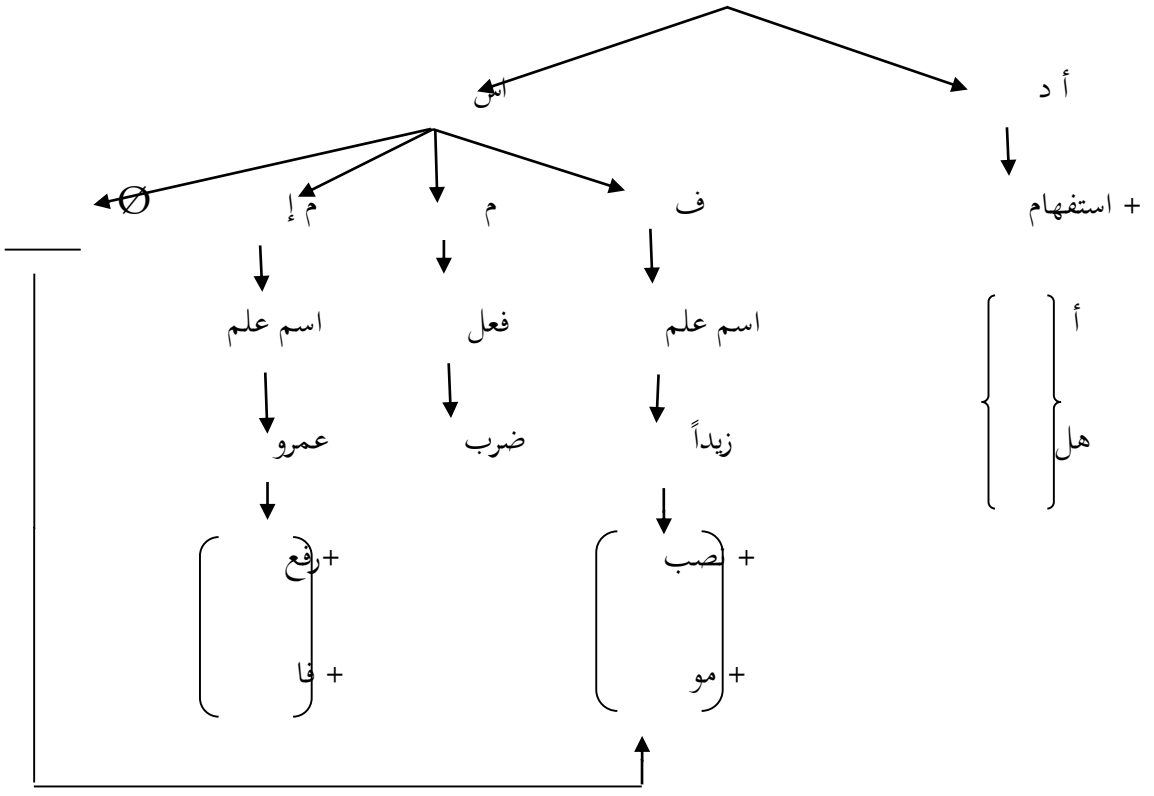

[1]- السيوطي، همع الهوامع، ص 10

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 180-181 بتصرف.

[3]- المرجع نفسه، ص 181.

1- إذا نصبه جواب أما نحو فأما اليتيم فلا تقهر[1]، فتمت دراسة هذه الحالة من مازن الوعر في مثاله:[2]

	م	ف	م إ
(13) أ. ما	ضرب	زيداً	إلا عمرو

ب. ما ضرب عمرو إلا زيداً

5- إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول، درس هذه الحالة في المثال (14)[3]:

	م	ف	م إ		
(14) أ. وإذ	ابتلى	إبراهيم	ربه	بكلمات	

ب. وإذ ابتلى ربه إبراهيم بكلمات

2- إذا اتصل الفعل بضمير يعود على المفعول به نحو[4]:

	م	ف	م إ
(15) أ.	انتقد	هـ	الوزير اللئيم.

ب. انتقد الوزير اللئيم هـ

[1]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1431هـ 2010م، ط1.

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 120.

[3]- المرجع نفسه، ص120

[4]- المرجع نفسه، ص120.

خلاصة القول: نلاحظ من خلال كل ما توصل إليه مازن الوعر في دراسته التحويلية التوليدية، للمركبات الفعلية في اللّغة العربية على مستوى البنية السطحية والعميقة، أن هناك بعض من الحالات التي تقبل التحول مثل التي يأتي فيها المفعول به أو الفضلة على شكل جملة الجار والمجرور، أو الصفة والموصوف أو التابع والمتبوع أو الظرف لكن بشرط أن تتقدم على الفاعل دون فعله وإلا ستخرج من نطاقها الفعلي فتصبح من المركبات الاسمية، أما في حالات التقديم والتأخير التي تطرق إليها فنلاحظ فإن جميعها قد تقبل التحول على مستوى البنية السطحية لكن على مستوى البنية العميقة لا تكون سليمة كونها تحدث خلال في تركيبها الدلالي فهي إذا لا تقبل التحويل، فأما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها، لأن الفعل والفاعل في رأيه يشكلان وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها، وهذه الوحدة وكل من الجار والمجرور والتابع والمتبوع والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه، تعد مركبات متلازمة تندرج تحت مبدأ عام هو ما يسميه الوعر، مبدأ المقولة المتلازمة برمتها[1]، فالحالة التي سنستثنيها من هذه الحالات هي حالة المركب الاستفهامي فعناصر هذا المركب تنتقل بشكل حر دون أي تعقيد.

[1] حليمة الخيروني، المدرسة التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، جامعة محمد الأول، وجدة المغرب، ص251

المبحث الثالث:تطبيقات النظرية التوليدية التحويلية على المركب الاسمي:

1-المركب الاسمي: إنّ المركب الاسمي في اللّغة العربية هو الذي اتفق عليه علماء العربية على أنه كل تركيب يبدأ بمسند إليه، حيث إنّ سيبويه وضع المعالم الأساسية لنظام التركيب الإسنادي في الجملة الاسمية يقول" فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو."[1] فمن خلال قول سيبويه نلاحظ أن عملية الإسناد في الجملة الاسمية، أن المبتدأ هو العنصر الأول فبه نبدأ الكلام وهو المبني عليه أو المسند إليه، أما العنصر الثاني فهو الخبر أي المسند، ففي نظره أن المبتدأ والخبر عنصران أساسيان في الجملة الاسمية ولا يمكن حذفهما، وفي هذا الشأن يقول ابن جني في باب المبتدأ:" اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللّفظية وعرضته لها، وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبرا عن الأول، ومسندا إليه، وهو مرفوع بالابتداء."[2] ويضيف قائلا في باب الخبر:" وهو كل ما اسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة، فإذا كان الخبر مفرد وجملة، فإذا الخبر مفردا فهو المبتدأ في المعنى وهو المرفوع بالمبتدأ."[3] وهو ما ذهب إليه السامرائي بقوله: " والجملة المركبة من مسند ومسند إليه فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية"[4]، وهنا يتضح لنا أن من شروط الجملة الاسمية أنها تتكون من اسمين أي أولهما اسم وثانيهما اسم، وهذا ما أكده ابن يعيش في كتابه شرح الرضى على الكافية بقوله: "فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسند والآخر مسند إليه"[5] ولعل من

[1]- نقلا عن إبراهيم محمد ، عبد الحميد صالح وقاف، معالم نظام التراكيب الإسنادية في مرحلة التأسيس، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية محكمة، العدد السابع عشر، ربيع 2014م، ص 99.

[2]-ابن جني، اللمع في العربية، ص29.

[3]-المرجع نفسه.29

[4]- السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص159

[5]- ابن يعيش، شرح الرضى على الكافية ج1 ص7-8.

أهم تقسيمات الجملة العربية نجد تقسيم ابن هشام الأنصاري إلى اسمية وفعلية وظرفية، وعليه فإن أية جملة كان صدرها اسم فهي جملة اسمية، أما عن الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر هو أن الرفع، يقول ابن مالك:[1]

ورفعوا المبتدأ بالابتدا كذاك رفعوا الخبر بالمبتدا

لقد ذهب مازن الوعر في كتابه نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية إلى الجمع بين كل هذه التعاريف فاستطاع أن يعرف المركب الاسمي بقوله:" التركيب الاسمي هو أي تركيب يبدأ بما كان العرب النحويون قد دعوه بالمسند إليه (م إ)؛ أي الركن الأول من أركان الكلام والذي يمكن أن يكون إما جملة قائمة بذاتها أو مركبا اسميا"[2]، إن هذا المفهوم الذي صاغه مازن الوعر هو مفهوم شامل للمركب الاسمي الذي جاء في الإرث العربي القديم، فمن خلال كل هذا يتضح لنا أن المركب الاسمي هو كل ما تألف من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر أو هو كل ما ابتدئ بمسند إليه ومسند أو من مبتدأ وخبر نحو العلم نور.

2-عناصر التركيب الاسمي:

2-1-المبتدأ: ولقد عرفه ابن جنى بقوله:" اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبر عن الأول ومسندا إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيد قائم، ومحمد منطلق فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما"[3]، فيعني بقوله هذا أن المبتدأ هو كل اسم ابتدأنا به الجملة مجرد من كل العوامل اللّفظية، فيقع مسندا إليه مرفوعا بالابتداء، وكل ما يليه فهو خبر عنه.

[1]- ابن مالك، كتاب الخلاصة في النحو، ص84.

[2]-مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص27.

[3]- الأصفهاني، شرح اللّمع، تح، إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، 1990م، ج 1 ، ص272.

2-1-الخبر: يرى ابن جني أن الخبر هو كل ما وقع مسندا في الجملة الاسمية أو هو الحدث الذي عبرت عنه، ويعبر عنه آخرون أنه الجزء الذي تتم به الفائدة « هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ، غير الوصف المكتفي بمرفوعه: مثل الحق واضح، والله بر والأيادي شاهدة. وخرج من التعريف لقولنا مع غير الوصف مرفوع الوصف المكتفي به مثل: أناجح المجدان ؟ فالمجدان لا يسمى خبرا، بل هو فاعل سد مسد الخبر.»[1]، ويقول ابن عصفور في شرح الجمل: « والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة، وذلك أنك إذا قلت زيد قائم، فإن المستفاد من هذه الجملة إنما هو الإخبار عن زيد بالقيام.»[2] ومن أهم التعريفات الأكثر وضوحا ما نجده في كتاب نحو العربية فيقول صاحب الكتاب:" الخبر هو الحكم أو الوصف المسند إلى المبتدأ، وبه تتم فائدة، فيحسن السكوت عليه"، ومن كل هذا فإن الخبر هو الحدث المسند إلى المبتدأ، وبه يتم الحصول على الفائدة التامة، فيكون كلا من المبتدأ والابتداء عامل في رفعه.

وقد اختلف النحاة في الخبر إن كان العامل فيه هو المبتدأ أم لا، فالخبر مرفوع بالابتداء عند البصرين وقد خالفهم كل من المبرد وابن السرى فيقول الأصفهاني:" وذهب المبرد وابن السرى إلى أن الابتداء قد عمل في المبتدأ والابتداء والمبتدأ جميعا رفعا الخبر"[3]، أما العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هو المبتدأ على حد تعبير الكوفيين[4]

الخبر المفرد: وفيه يقول ابن جني في كتابه اللمع:" فإذا كان الخبر مفردا فهو المبتدأ في المعنى وهو مرفوع بالمبتدأ."[5]، بمعنى أن الخبر يأتي اسما مفردا فيعمله فيه المبتدأ ويكون سببا في رفعه، وإلى ذلك أشار عباس حسن في تعريفه للخبر المفرد« ما ليس جملة، ولا شبه جملة، وإنما يكون كلمة واحدة أو بمنزلة الواحدة وهو إما جامد فلا يرفع ضميرا

---

[1] ينظر: عبد العزيز محمد فاخر، توضيح النحو شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق، ج1.

[2] ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تقديم وتهميش، وفهرسة: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ، 1998م، ط1، ج1، ص322.

[3]- الأصفهاني، شرح اللّمع، ص286.

[4] للاطلاع أكثر ينصح بالعودة إلى كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري

[5]- ابن جنى، اللمع في العربية، ص29.

مستترا فيه ولا ضميرا بارزا ولا اسما ظاهرا مثل كلمتي : "كرة " و " نهر " في قولنا: الشمس كرة ، الفرات نهر » [1] وقد عمد مازن الوعر إلى تطبيق التحويل على هذا النوع من التركيب وهو الممثل في التركيب (16).

(16 أ) سيف بن ذي يزن بطل

(16 ب)

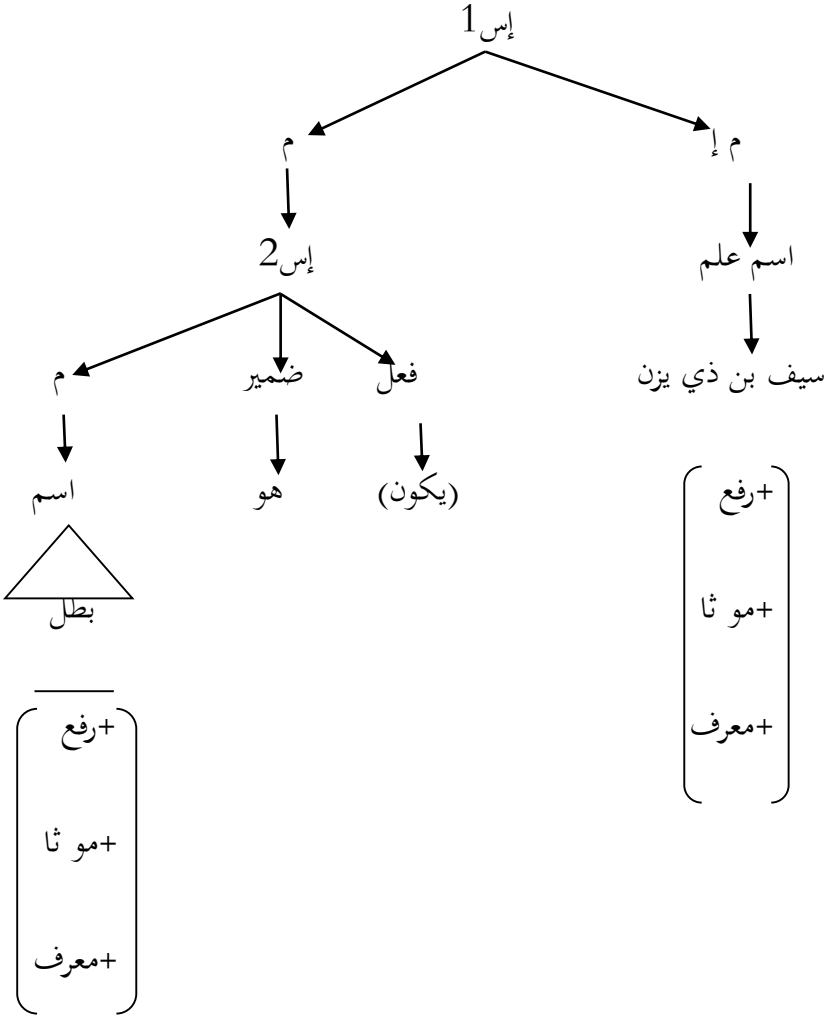

[1] عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر: دت، ط3 ج1، ص 461، 462.

الخبر جملة: اسمية أو فعلية: يرى ابن جني في كتابه اللّمع في العربية أنه قد يأتي الخبر على شكل جملة فعلية أواسمية وعليه يذهب قائلا:" وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، ولا بد لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرا عن مبتدأ من ضمير يعود إليه منها."[1]، وعليه فإن صاحب اللّمع اشترط في هذا القسم على ضرورة وجود ضمير يعود على المبتدأ، فتتضح لنا الرؤية أكثر في المثال الذي قدمه لنا فيواصل قوله قائلا:" تقول زيد قام أخوه، فزيد مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من فعل وفاعل، فالفعل قام والفاعل أخوه والهاء عائدة على زيد، ولولا هي لما صحت المسألة وموضع الجملة رفع بالمبتدأ."[2] وهذا ما استدل به في الجملة الفعلية، ليدرس مازن الوعر هذه الحالة فمثل لها في البنيتين (17) و(18) وهي كالآتي:[3]

(17).

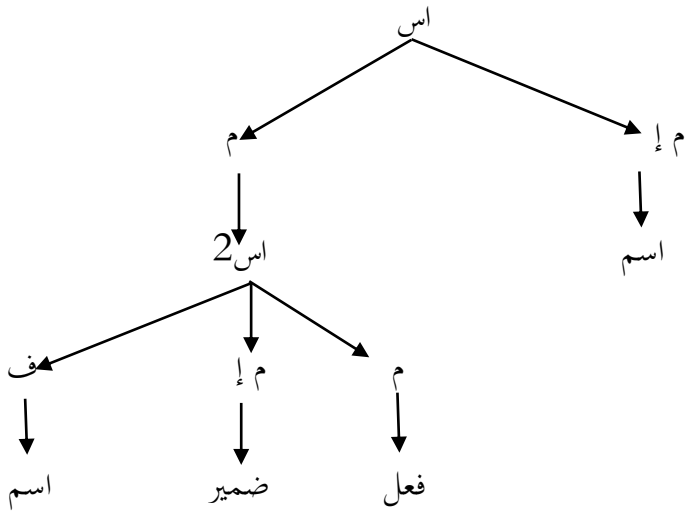

[1]- الأصفهاني، شرح اللمع، ص30.

[2]- ابن جني، اللّمع في العربية، ص30.

[3]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 134.

(18).

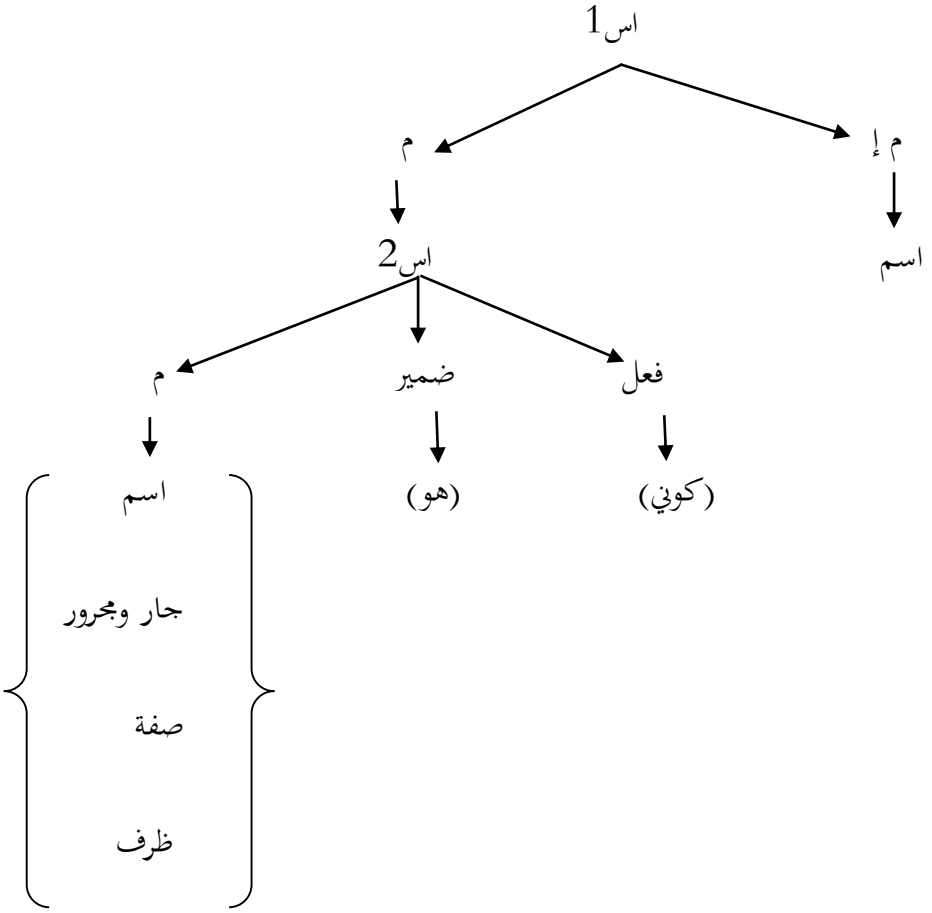

وعليه فإن مازن الوعر يرى أن التراكيب التي تتبع المبتدأ في كلا الحالتين (17) و (18) عرضة لتقديم والتأخير تحويليا ولكن بطريقة مختلفة من التركيب الفعلي ولقد بين ذلك في بعض من الأمثلة:[1]

[1]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص135.

2-2-أ-التحويل في الجملة الفعلية الواقعة خبر:

(19).أ. زيد ضرب (Ø _ هو) عمراً

ب.

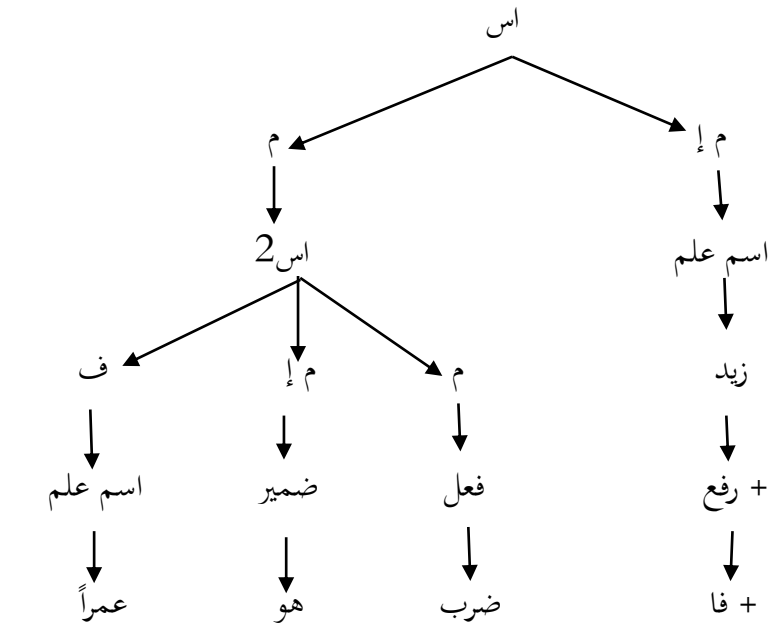

[+ حركي] [+ رفع / +فا] [+نصب / + مو]

ولقد درس تحولات عناصر هذه الجملة في المثال التالي:

(20). زيداً عمراً ضرب (Ø_ هو).

ب.

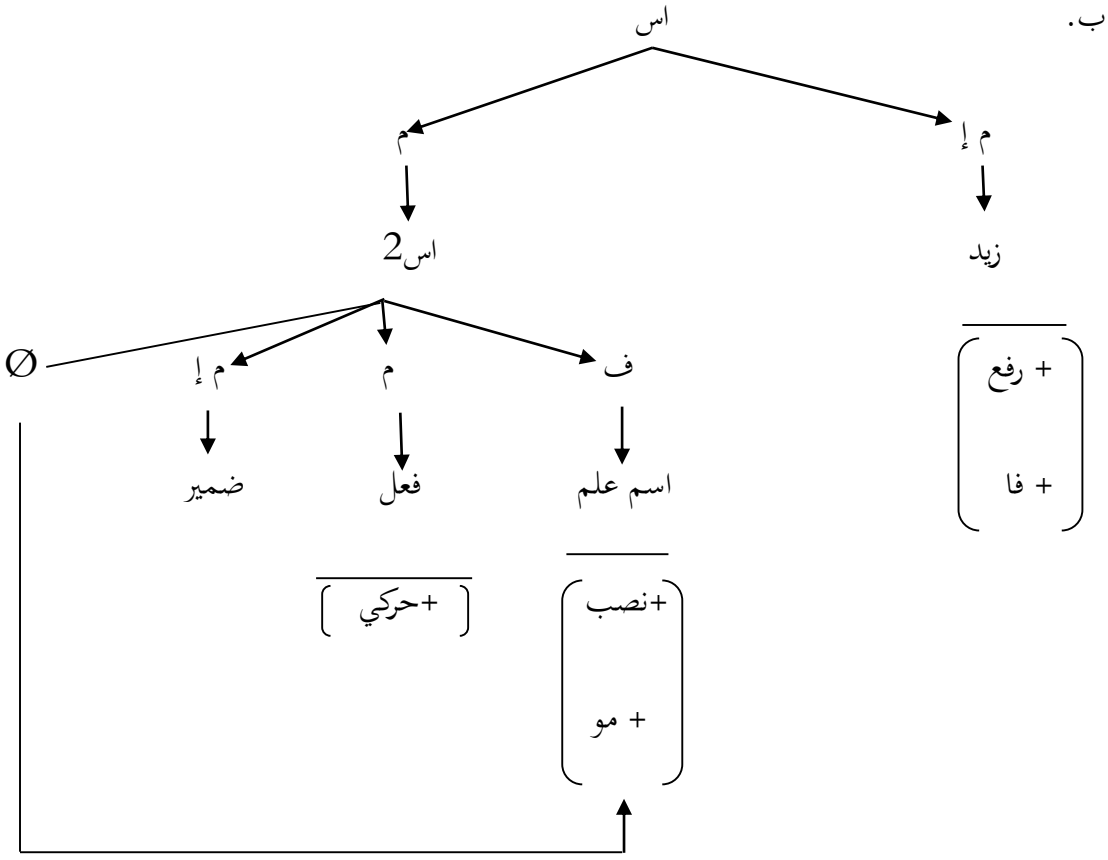

2-2-ب-التحويل في الجملة الاسمية الواقعة خبرا:

لقد برهن ابن جني صحة طرحه فأعطى مثالا على الجملة الاسمية فيقول:" وتقول زيد أخوه منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من مبتدأ وخبر، والمبتدأ أخوه والخبر منطلق والهاء عائدة على زيد أيضا."[1] وقد درس تحولاتها مازن الوعر من خلال المثال التالي[2]:

(21). أ. زيد أبوه شاعر

ب.

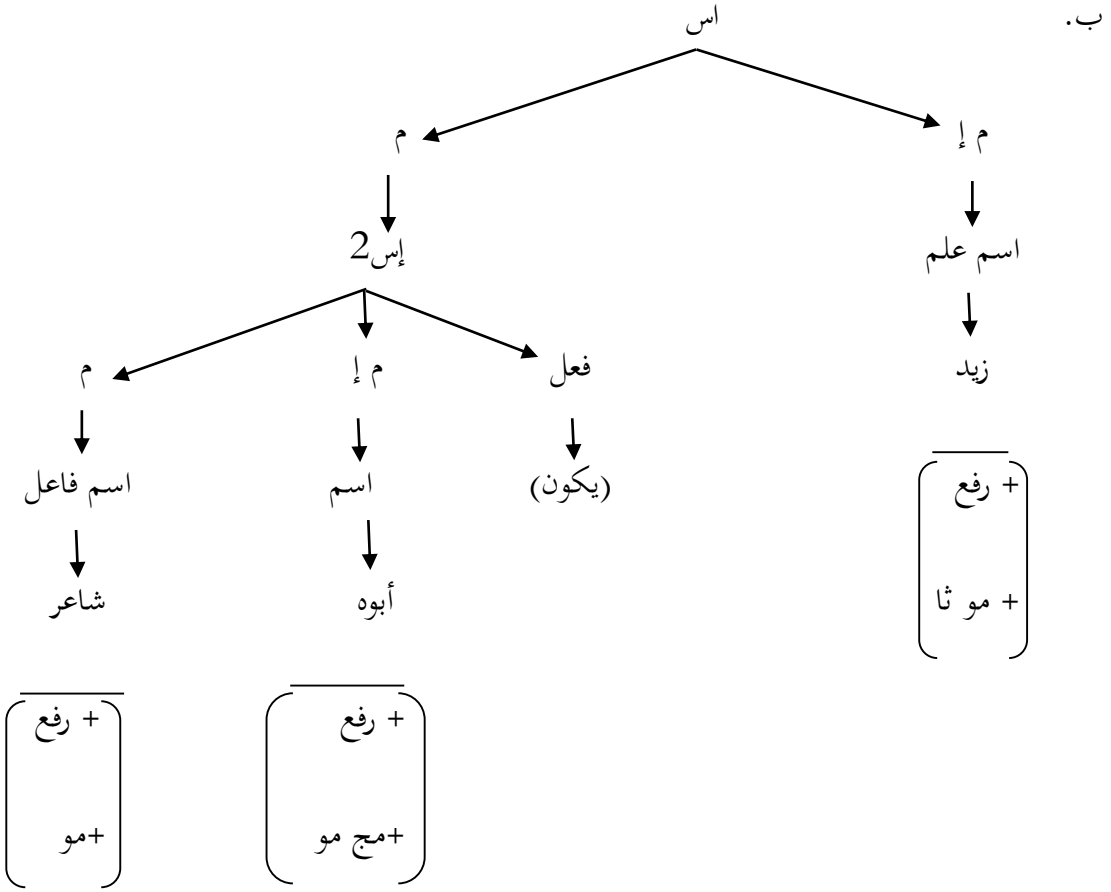

[1]- ينظر: ابن جني، اللمع في العربية.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص138

ج. زيد أبوه شاعر

د.

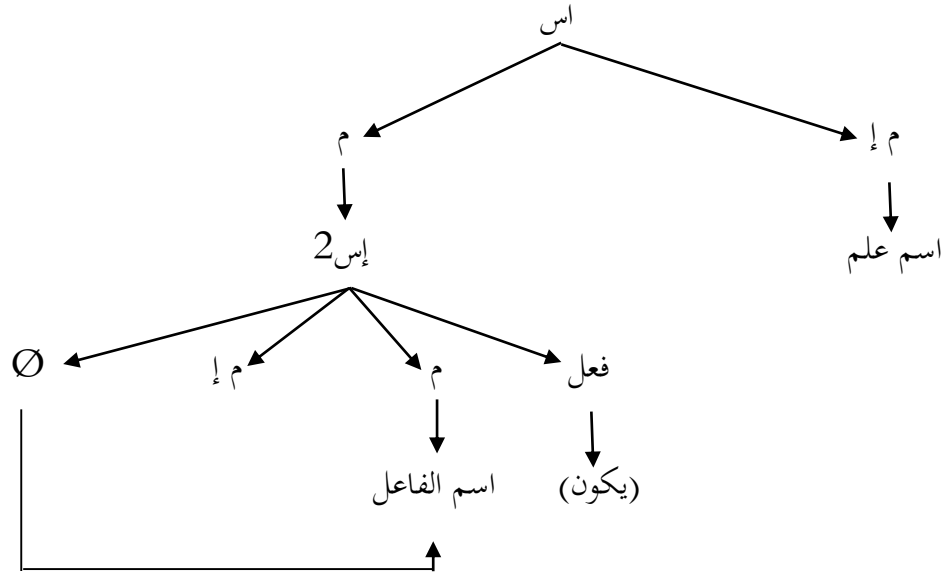

ليصل الباحث إلى أن أهم صفة في التركيب الاسمي أنه يجب أن يكون في خبره ضمير عائد على المبتدأ، وهذا الضمير قد يكون مستترا أو ضميرا مفرغ معجميا وقد يكون ضميرا ظاهرا وقد يكون مليء معجميا[1]

2-2-ج-الخبر شبه جملة من الجار والمجرور أو الظرف:

الإخبار بالظرف: قد يقع الخبر شبه جملة من الجار والمجرور أو الظرف:" واعلم أن الظرف يقع خبر عن المبتدأ وهو ضربين: ظرف زمان وظرف مكان، والمبتدأ على ضربين جثة وحدث، فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو زيد وعمرو، والحدث هو المصدر، نحو القيام والقعود، فإذا كان المبتدأ جثة وقع الظرف خبر عنه، لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان تقول: زيد خلفك فزيد مرفوع والظرف بعده خبر عنه والتقدير: زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف وارتفع

[1] عامر بن شتوح، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، ص 150.

ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل وموضع الظرف رفع بالمبتدأ"[1] ولقد علق على هذا القول الأصفهاني قائلا:" وأعلم أن الظرف قد يقع خبرا عن المبتدأ على ما نقلته لك من كلامه ثم أخذ يبين أن الظرف إذا كان ظرف مكان وقع خبرا عن الجثة والحدث جميعا، ولا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة لا تقول:" زيد يوم الجمعة" أو نحو ذلك وإنما لم يجز لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث."[2]، ولقد درس تحولات هذه الأنواع من الإخبار ــ الخبر المفرد والجار والمجرور أو الظرف في المركبات الكونية أين يكون الضابط فيها متعلقا بحذف الفعل عندما يكون في زمن الماضي أو المستقبل فتقدر الفعل فيها يكون على ثلاثة صور، يكون أو يستقر أو يحدث[3]، فإن البنى العميقة للتراكيب الكونية بينها في الأمثلة التالية (22 أ وب) في الجار والمجرور، (23 أ وب) الظرف وهي:[4]

[1]- الأصفهاني، شرح اللمع للأصفهاني، ص 299- 300

[2]- المرجع نفسه، ص305

[3]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية،ص 141

[4]- المرجع نفسه ص 142- 148

(22 أ) زيد في الدار

(22 ب).

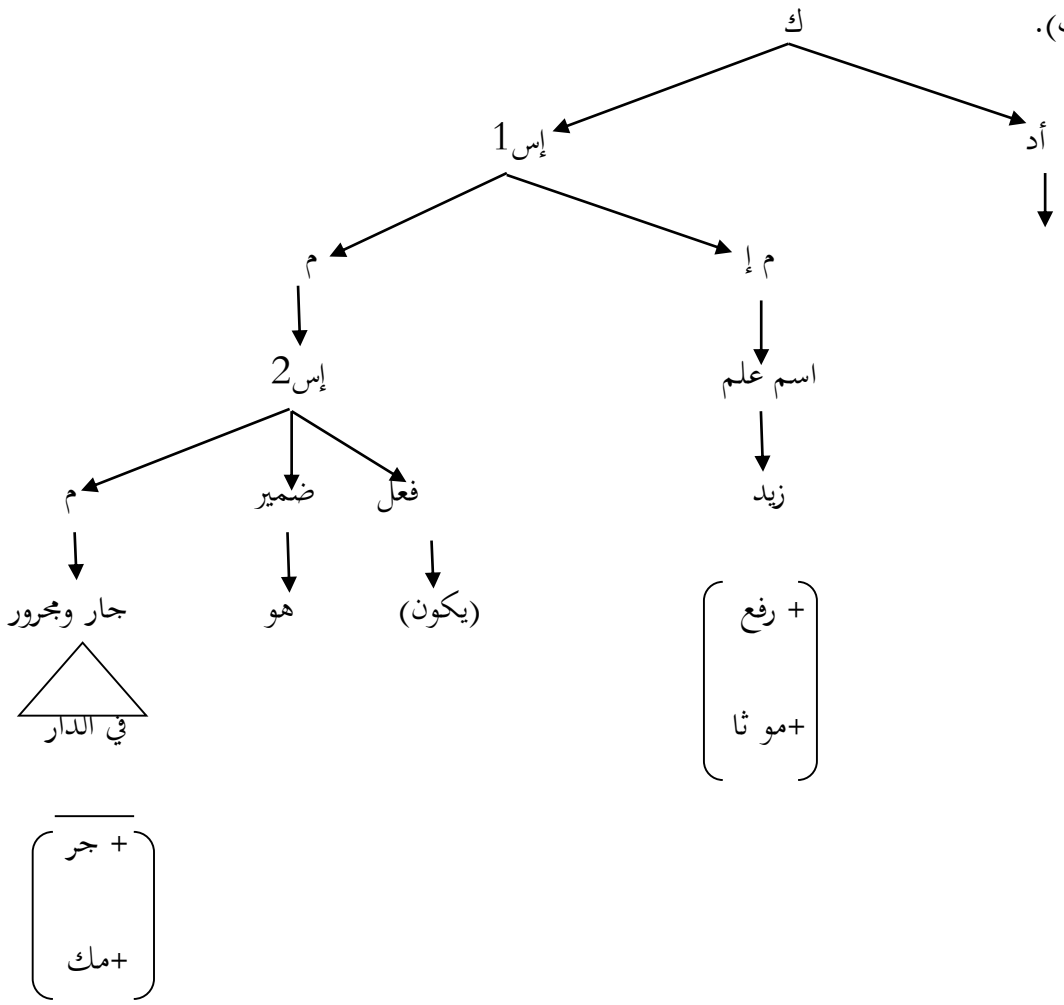

(23 أ) خمر ليوم وأمر لغد

(23 ب).

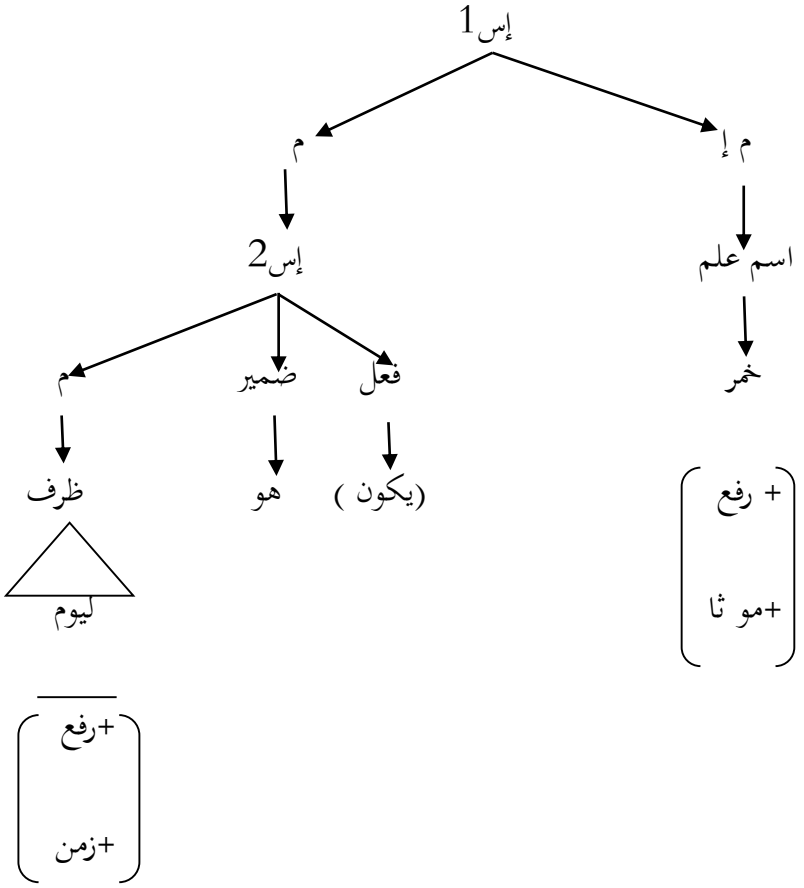

يرى مازن الوعر أن التراكيب الكونية المرسومة سابقا أي من الرسم (22 أ) إلى الرسم (23 ب)، فإن جميعها عرضة لتحول، ولكن العنصر الذي يمكنه أن يتحرك فيها هو الخبر، أي م (X)، فإن الضابط المفروض على العملية التحولية في مثل هذه التراكيب هو الركن م (X) الذي هو الخبر، فالفكرة من ورائه فكرة دلالية ونحوية، ذلك لأنه عندما يكون الركن م (X) معرفا ويكون في بداية التركيب فإن الإجراء هنا لا علاقة له بأية عملية تحويلية.[1]

[1] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص147

3-العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر: كما رأينا في المركب الاسمي أن المبتدأ والخبر أنهما عنصرين أساسيا في الجملة الاسمية فهي قائمة بهما، اذ أنهما في علاقة تلازمية أي كل واحد منهما يستلزم الأخر، بحيث أنه لا يمكن للمبتدأ أن يستغني عن الخبر والخبر كذلك، فإن حدث ذلك أعتبره ذلك الكلام كلم، وهما عمدتا الكلام في الجملة الاسمية، ولقد أوضحها مازن الوعر في الشكل التالي:[1]

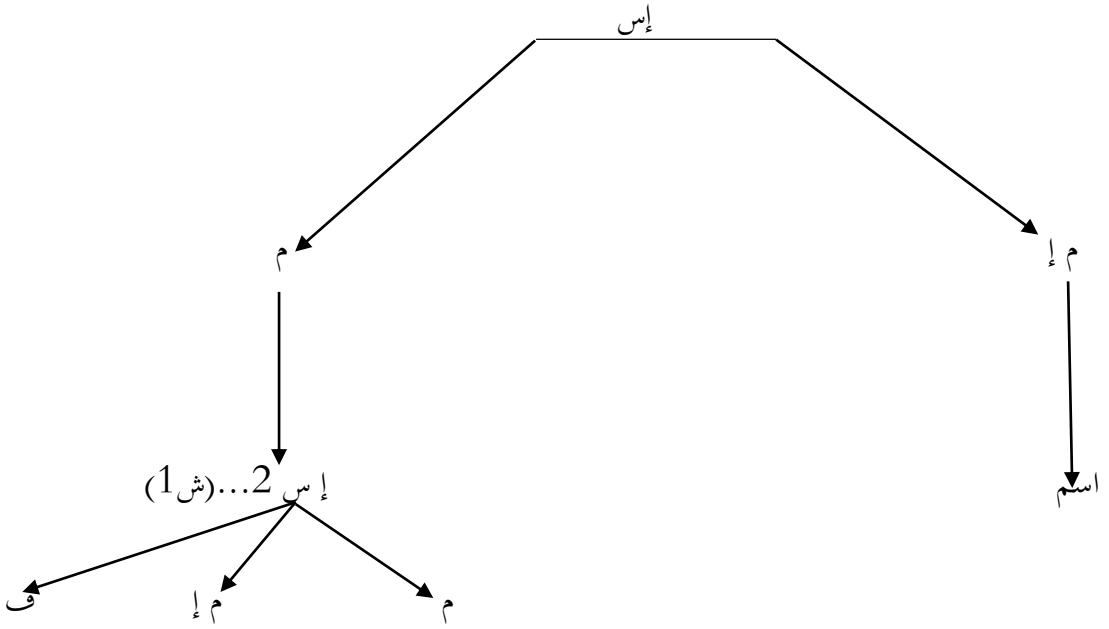

[1]- المرجع نفسه ص135.

4-1-وجوب تقديم المبتدأ على الخبر: يرى السيوطي أن الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر لأنه هو المسند إليه فيها وكي يتحقق وجب تقديمه على الخبر، كما أنه يمكن تقديمه على الخبر وذلك وفق شروط وأحكام فيقول:" الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائم زيد"[1]، فنجده قد قدم لنا عشر حالات لتقديم المبتدأ على الخبر وهي: أن يوهم التقدم ابتدائية الخبر، بأن يكون معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد أخوك، يقول عباس حسن: « أن يكون المبتدأ والخبر معا متساويين أو متقاربين في درجة تعريفهما أو تنكيرهما، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ نحو: أخي شريكي، أستاذي رائدي في العلم، مكافح أمين، جندي مجهول، أجمل من حرير أجمل من قطن...»[2]

1- أن يكون الخبر طلبا: نحو زيد أضربه.

2- أن يكون الخبر فعلا نحو زيد قام.

3- أن يقترن الخبر بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط.

4- أن يقترن الخبر ب إلا أو إنما نحو وما محمد إلا رسول، إنما أنت نذير.

5- أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام نحو أيهم أفضل، والشرط قم أقم معه، والمضاف إلى أحدهما نحو: غلام أيهم أفضل، وغلام من يقم أقم معه، وضمير الشأن نحو هو زيد منطلق، ومدخول لام الابتداء نحو لزيد قائم.

6- أن يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك، وويل لزيد.

7- أن يكون المبتدأ بعد أما نحو أما زيد فعلم، لأن الفاء لا تلي أما.

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع، ص 32.

[2] عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ص 492/ 493.

8- أن يقترن الخبر بالباء الزائدة نحو: ما زيد بقائم[1]

4-2-وجوب تقديم الخبر على المبتدأ: ليتطرق بعد ذلك السيوطي إلى مواضيع تقديم الخبر على المبتدأ وهي عشر كذلك وهي:[2]

1- أن يستعمل كذلك في مثل لأن الأمثال لا تغير كقولهم: في كل واد بنو سعد

2- أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو أين زيد؟، وكيف عمرو؟

3- أن يكون كم الخبرية، أو مضاف إليها نحو: كم درهم مالك، صاحب كم غلام أنت

4- أن يكون اسم إشارة ظرفا نحو ثم زيد، وهنا عمرو

5- أن يكون تقديمه مصححا لابتداء بالنكرة، وهو الظرف والمجرور، والجملة كما سبق.

6- أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو لله درك.

7- أن يكون الخبر مسندا _ دون أما_ إلى أن المشددة، وصلتها نحو: وآية لهم أنا حملنا.

8- 9-10-أن يكون المسند إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو: ما في الدار إلا زيد، وإنما في الدار زيد، أو مقرون بفاء نحو: أما في الدار فزيد، أو إلى مشتمل على ضمير ملابسه نحو: في الدار صاحبها.

إن جميع الحالات التي تطرق إليها العرب من تقديم الخبر أو تأخيره، فإن مازن الوعر يرى أن حالات تقديم الخبر على المبتدأ يصح فيها التحول على مستوى البنية السطحية كون المبتدأ مولد في المكون المركبي فيقدم فيها توليديا، لكن بشرط أن يكونا فيها ضمير يعود عليه، وأن يطابقه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فالقاعدة

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع.

[2]- السيوطي، همع الهوامع ص36-38.

التحويلية في المركبات الاسمية تعمل في بعض أركانها اللغوية أين يكون الخبر مركب من جملة اسمية أو فعلية أو ظرفية أو الجار والمجرور والصفة ولا يصح عملها في الحالات أين يكون فيها المبتدأ مقدما عن الخبر وجوبا [1]

[1]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،ص 139 بتصرف

الخاتمة

الخاتمة

من خلال كل ما تطرقنا إليه في هذا البحث، توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- أنّ النظرية التوليدية التحويلية لم تولد من العدم، فكانت نتيجة نقد المدرسة السلوكية والتوزيعية والبنيوية، كما أنها استفادت كثيرا من النقد الموجه لها، فعمل تشومسكي على تقنينها وإعادة صياغة بعض أفكارها.

2- لقد صاغ تشومسكي مجموعة من مبادئ النظرية التوليدية التحويلية، فكانت تتوافق إلى حد بعيد مع طبيعة اللغة العربية، وهذا دليل على أنه كان على دراية تامة بالنحو العربي القديم، ويتضح ذلك جليا في قاعدتي التوليد والتحويل.

3- لقد كانت قاعدتا التوليد والتحويل في النظرية التوليدية التحويلية، مقابلة لقاعدتي القياس النحوي وكذا التقديم والتأخير في تراكيب اللغة العربية.

4- إن قاعدة التحويل بالحذف الذي وضعه تشومسكي، هو نفسه الذي صاغه النحويون العرب القدامى بحذف أحد طرفي العملية الإسنادية في الجملة الاسمية أو الفعلية. أما التحول بالتكرار فلقد أشار إليه علماؤنا العرب وسمّوه بالتكرار اللّفظي أو المعنوي؛ وأما التحويل بالزيادة في النظرية التوليدية التحويلية فقد وضع لها نحاة العربية أبوابا وفصولا كثيرة في مؤلفاتهم النحوية، فيأتي ذلك بإضافة أدوات الشرط أو الاستفهام أو الجزم وحتى النواسخ في الجملة الاسمية.

5- لقد استطاع العرب القدامى دراسة اللغة العربية من جانبها العلمي، وذلك قبل ظهور النظريات اللسانية الحديثة.

6- تعتبر النظرية التوليدية التحويلية من أقرب النظريات اللسانية التي تم تطبيقها على اللغة العربية.

7- لم يخرج مازن الوعر عن الإطار الذي وضعه القدماء في اللغة العربية في تقسيمات التركيب، إذ جعله في اللّغة العربية قسمين: التركيب الاسمي فهو كل تركيب يبتدأ بالاسم، غير أن بعض التراكيب التي لا تبتدأ بالاسم تعتبر من التركيب الاسمي، وضمَّن التركيب الظرفي في التركيب الاسمي، وأما التركيب الثاني فهو التركيب الفعلي الذي يبتدأ بالفعل وأضاف تركيبا آخر وهو التركيب الشرطي، وإن الوجه الذي خالف به مازن الوعر القدماء من نحاة العربية هو التركيب المكون من المبتدأ الوصف والاسم المرفوع بعده، واعتبره تركيبا فعليا.

8- استطاع مازن الوعر أن يطبق قواعد التحويل خاصة على تراكيب اللّغة العربية بأنواعها الاسمية والفعلية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه القواعد تتطابق في حالات جواز التقديم والتأخير دون ضوابط، أما في الحالات الأخرى فلابد من وضع ضوابط لغوية للحفاظ على سلامة التركيب اللّغوي.

9- بالرغم من أن النظرية التوليدية التحويلية عالمية في مبادئها وأفكارها، إلا أنها لم تستطع أن تحتوي اللغة العربية هذا الوعاء الزاخر المنفرد المتميز؛ لأن اللغة العربية مرتبطة بكتاب الله عزّ وجل، بل إنّ في اللغة العربية ظواهر يمكن أن تستثمر في إنتاج نظرية لسانية حديثة تحوي الكثير من اللغات الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم رواية ورش.

ـ أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.

ـ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور،، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية،ط2، 2005.

ـ الأصفهاني، شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق ودراسة إبراهيم بن محمد أبو عباة، ج الأول، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية،1990.

ـ ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، القاهرة، دت، دار المعارف.

ـ إبراهيم مصطفى وزملاؤه، المعجم الوسيط، ج1، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ ابن جني، اللمع في العربية، ت: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، أوت 1988.

ـ ابن جني، الخصائص، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008.

ـ ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تقديم وتهميش، وفهرسة: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ، 1998م، ط1.

ـ ابن مالك الأندلسي، الخلاصة في النحو، تح: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوبي، مكتبة دار المناهج للنشر والتوزيع، الرياض.

ـ ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: مازن المبارك وحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر دمشق، سنة1386هـ-1964م.

ـ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، سنة1422-2001.

ـ جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج3.

ـ جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1985.

ـ خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، علم المعرفة، جدة، ط1، 1984.

ـ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات العامة، ط2، منفتحة، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006.

ـ رابح بومعزة، نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البنى اللغوية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011.

ـ رضى الدين محمد بن الحسين الاستراباذى، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، مطبعة عالم الكتب بيروت، لبنان، ج1، 2000م.

ـ السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2007.

ـ سمير الشريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتاب الحديث، ط1، 2005.

ـ سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط3، ج1، 1988.

ـ شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2004.

ـ شوقي ضيف، تجديد النحو، ط6، القاهرة، دار المعارف.

ـ صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر.

ـ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

ـ عاصف فضل، مقدمة في اللسانيات، دار الكتاب الساعي، ط1، 2007.

ـ عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، ط2، عمان: 1434هـ، 2013م، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ـ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ت: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق- سورية، ط1، أغسطس 2008.

ـ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

ـ عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، ك3، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت، سنة 2001.

ـ عبد العزيز محمد فاخر، توضيح النحو شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق، ج1.

ـ عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر: دت، ط3 ج1.

ـ مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987.

ـ مازن الوعر، السيرة الذاتية، دمشق، سوريا.

ـ ميشال زكرياء، الألسنة التوليدية والتحويلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، 1986.

ـ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1431هـ 2010م، ط1.

الرسائل الجامعية والمقالات

ـ أحمد الهادي رشراش، استثمار النظرية اللسانية في تعليم اللغة العربية ونشرها والنظرية التوليدية التحويلية انموذجا، جامعة طربلس– كلية الآداب قسم اللغة العربية.

ـ إبراهيم محمد ، عبد الحميد صالح وقاف، معالم نظام التراكيب الاسنادي في مرحلة التأسيس، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية محكمة، العدد السابع عشر، ربيع 2014م.

ـ بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف نهاد الموسى، جامعة الأردن، كلية الدراسات العليا، 2003م.

ـ حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة.

ـ حليمة الخيروني، المدرسة التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، جامعة محمد الأول، وجدة المغرب.

ـ عامر بن شتوح، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، أطروحة دكتوراه، إشراف، عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح، كلية الآداب واللّغات، 2013م/ 2014م.

ـ فاطمة رزاق، بناء الجملة العربية عند ابن رشد في كتابه "الضروري في صناعة النحو، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، قسم اللغة والآداب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة غرداية، الجزائر، سنة2016،

ـ فراس عبد العزيز عبد القادر ومهند فواز هايس، الجملة الصغرى في النحو العربي، مفهوما ونشأة وأحكاما، مجلة التربية والعلم، مجلد19، العدد 1، سنة 2012.

ـ مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية الأسس والمفاهيم، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم الآداب والفلسفة، العدد 13، جانفي 2015م.

ـ مريم عبد القادر العزائي، النظرية التوليدية وتطورها، جامعة حضرموت، المؤتمر الرابع، يوليو 2019.

ـ مرباح شفاعة، عبيزة عائشة، تحليل الجملة العربية عند ابن هشام الانصاري، مجلة إشكالات في اللغة والأدب.

الفهرس

الفهرس

أ- الاهداء.....

ب-مقدمة.....ص أ_ ج

المدخل.....ص 4 _8

الفصل الاول: في النظرية التوليدية التحويلية.....9-24

المبحث الاول: نشأة النظرية التوليدية التحويلية.....ص9-14

1- المرحلة الأولى.....ص9-11

2- المرحلة الثانية.....ص12-13

3- المرحلة الثالثة.....ص13-14

المبحث الثاني: مبادئ النظرية التوليدية التحويلية.....ص15-24

1- مفهوم التوليد ص15-16

2- مفهوم التحول.....ص16-18

3- مبادئ النظرية التوليدية التحويلية.....ص18-24

3-1-الكفاءة والأداء.....ص18-20

3-2-البنية السطحية والعميقة ص20-24

1-الحذف.....ص21

2-الزيادة.....ص22

3-إعادة الترتيب (التقديم والتأخير) ص22-23

4-التكرار ص24

الفصل الثاني: تطبيقات مازن الوعر للنظرية التوليدية التحويلية على تراكيب اللغة العربية ص25-70

المبحث الأول: أنواع التراكيب في اللغة العربية.....ص25-32

الاتجاه الأول ص25-26

الاتجاه الثاني ص26-27

أقسام الجملة ص27-31

الشكل الأول ص27-28

الشكل الثاني ص28-29

تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى ص29-31

الرابط بين الجملة الصغرى والكبرى 31-32

المبحث الثاني: تطبيقات النظرية التوليدية التحويلية على المركب الفعلي.....ص33-53

1- المركب الفعلي.....ص33-35

2- عناصر التركيب الفعلي.....ص35-43

2-1-الفعل وأقسامه.....ص35-37

2-2-الفاعل.....ص37

2-3-الفضلة ص37-43

3-العلاقة الاسنادية.....ص44

4-حالات التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به ص44-48

4-1-حالات وجوب تقديم الفاعل على المفعول به.....ص48-50

4-2-حالات وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ص50-53

المبحث الثاني: تطبيقات النظرية التوليدية التحويلية على المركب الاسمي.....ص54-75

الفهرس

1- المركب الاسمي.....ص54-55
2- عناصر المركب الاسمي ص55-70
2-1-المبتدأ ص55
2-2-الخبر وأنواعه ص55-67
2-2-أ-التحول في الجملة الفعلية الواقعة خبر.....ص60-61
2-2-ب-التحول في الجملة الاسمية الواقعة خبر.....ص62-63
2-2-ج-الخبر شبه جملة.....ص63-67
3-العلاقة الاسنادية ص67
4-حالات التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر ص68-70
4-1-حالات تقديم المبتدأ على الخبر ص68-69
4-2-حالات تقديم الخبر على المبتدأ.....ص69-70
الخاتمة.....ص71-72
قائمة المصادر والمراجع ص72-76
الفهرس ص77-79

الملخص

النظرية التوليدية التحويلية هي نظرية لسانية حديثة استطاعت أن تحقق وثبة كبيرة في اللسانيات الحديثة، وذلك علي يد العالم الأمريكي نعوم تشومسكي الذي صاغ مفاهيم ومبادئ بفضلها أخرج اللسانيات من منظورها الوصفي البنيوي، ويهدف هذا البحث إلى تبيان المكانة التي تحضي بها هاته النظرية في الدرس اللساني العربي الحديث، وذلك عن طريق تطبيقها على الإرث العربي القديم.

الكلمات المفتاحية: النظرية التوليدية التحويلية، تراكيب اللغة العربية، التحول، التوليد

La théorie générative transformationnelle est une théorie linguistique moderne qui a réussi à faire un grand bond dans la linguistique moderne, aux mains du scientifique américain Naom Chomsky, qui a formulé des concepts et des principes grâce auxquels il a sorti la linguistique de sa perspective descriptive structurelle, cette recherche vise à clarifier la place qu'occupe cette théorie dans l'enseignement linguistique arabe moderne, en l'appliquant à l'héritages arabe ancien.

les mots clés : La théorie générative transformationnelle, structure de la langue arabe, transformation, générative.